مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 2: 2020.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(28), No.(2): 2020.

دور الحزب التقدمي الاشتراكي السياسي والعسكري تجاه حرب المخيمات 1988-1986

جهاد بادع كريم مؤيد شاكر الطائي
قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة ذي قار/العراق
Afakkarim7@gmail.com Ka73sem@gmail.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام : 24 /2/ 2020
تاريخ قبول النشر: 10/ 5 / 2020
تاريخ النشر: 11 / 5 / 2020

الخلاصة:

جرّب الحزب التقدمي السلوك طريقا فيه نوع من الابتعاد عن التأثير السوري الذي تجلّى بحرب المخيمات، وما ترتب عليها من إعادة اصطفاف الحزب لتحالفاته مع القوى الوطنية اللبنانية الأخرى في ظل تنامي القوى السياسية للطائفة الشيعية، وما مثّله هذا التمدّد الشيعي من تهديد لطموحات الحزب التقدمي ومن خلفه الطائفة الشيعية ومصالحهم، ولاسيما في المناطق ذات النفوذ المشترك ومنها العاصمة بيروت، في ظل تفاقم لعبة الصراع المحلي والإقليمي والدولي كل بحسب مصالحه، وما شكّله الوجود الفلسطيني المسلّح من مادة أساسية، استطاع أن يخرج التناقضات الكامنة بين القوى الوطنية، وقد لعب الحزب التقدمي حينها دوراً غير مألوف له في السابق والمتمثل بصفة الحامي للطائفة السنّية التي عانت آنذاك من حالة التمزق السياسي، وترتب في إثرها عودة الوجود العسكري السوري إلى العاصمة بيروت في شباط 1987، لتجعل أي محاولة بانتهاج مسار مستقل أمراً مستحيلاً.

الكلمات الدالة: الحزب التقدمي الاشتراكي، حرب المخيمات، سوريا، حركة أمل

The Political and Military Roles of The Progressive Socialist Party in the Camps war 1986 - 1988

Jihad Badi' Kareem Al-Algham Muayed Shakir Al-Taey
Department of History/ College of Arts/ University of Thi Qar/Iraq

Abstract

The Progressive Party tried to behave in a way that avoided the Syrian influence that was evident from the war in the camps, and the consequent re-alignment of the party to its alliances with other Lebanese national forces in light of the growing political forces of the Shiite community, and the threat this Shiite expansion poses to the aspirations and interests of the Progressive Party. And behind him is the Shiite community, especially in the areas of joint influence, including the capital, Beirut, in light of the exacerbation of the game of local, regional and international conflict, each according to his interests, and what the armed Palestinian presence constituted from a basic article, which managed to out the inherent contradictions between the national forces, The Progressive Party found itself at the time playing a previously unfamiliar role represented by the protector of the Sunni community, which then suffered a state of political rupture, and consequently arranged the return of the Syrian military presence to the capital, Beirut, in February 1987, to make any attempt to pursue an independent path impossible.

Key words: The Progressive Socialist Party, Camp War, Syria, Amal Movement

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4.0 International License

المقدمة

ألقت عملية إسقاط الاتفاق الثلاثي بظلالها على الوضع الداخلي للبلاد، فتداعت الأمور على إثرها بسرعة كبيرة، ولعل أبرز ما أعلنه رئيس الحكومة رشيد كرامي، من مقاطعة حكم الرئيس أمين الجميل، والمطالبة بإلغاء الطائفية السياسية فوراً، وأن الوجود الحزبي على رأس الدولة يمكن أن يعرّض الدولة وأجهزتها للانهيار من أجل خدمة الحزب[1]، أما الوزير سليم الحص فقد تحدث بأن رئيساً يحرم بلده فرصة الخلاص من مشكلته يصبح هو مشكلة بلده، بينما أعلن رئيس المجلس النيابي حسين الحسيني عن مقاطعته للحكم، ووصف ما جرى في المنطقة الشرقية بأنه خيانة وطنية، بينما حمّل الوزير نبيه بري فقد حمل الرئيس أمين الجميل مسؤولية ما حصل، ودعا إلى استقالة الأخير أو اختصار ولايته حتى أربع سنوات، في حين أعلن زعيم الحزب التقدمي عن لاءاته الأربع: لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف، ولا وطن مع حزب الكتائب[2]، وراجت صيغة المراسيم والقرارات والمحاضر المتجولة ينقلها دراج في قوى الأمن الداخلي بين الوزراء والمسؤولين، وبدأت الليرة اللبنانية تفقد قيمتها بشكل خطير[3]، وسيطرت الميليشيات المختلفة على مناطقها كأنها مقاطعات مستقلة، وشرعت بجبي الضرائب والخاوات، وأسست مرافأها الخاصة، فكانت دويلات الطوائف قد ورثت دولة الدولة التي أُسست لتخدم المارونية السياسية وملحقاتها من الطوائف الأخرى[4]، وبهذا تمكنت سوريا من فرض عقوباتها السياسية والعسكرية ضد حكم الرئيس أمين الجميل، وشكلت هذه المقاطعة سقوطاً ظاهرياً لنظام التوافق[5].

وفي خضم تلك الأجواء جاء التطور الأبرز بين قادة الأحزاب الوطنية الموجودة في بيروت الغربية عندما بدأت الصدامات المتفرقة، إثر تضارب المصالح بين الحليفين حركة أمل الحزب التقدمي في ظل سعي الاثنين إلى المحافظة على وحدتهم المبدئية، التي شكّل موضوع الوجود الفلسطيني المسلح مادتها الأساسية، فقد استطاع أن يخرج الشيعة إلى العلن[6]، وتبين بشكل صريح أن هناك مشروعاً جديداً يهدف البعض من خلاله إلى معادلات سياسية جديدة في بيروت[7]، ولاسيما في ظل تواصل القوى الخارجية بممارسة قدر كبير من التأثير على الأحداث داخل لبنان، فإسرائيل على الرغم من – وبعضهم يقول بسبب – فشلها في لبنان لا تزال تحافظ على تفاهم مع الحزب التقدمي والطائفة الدرزية ومن خلفها بشكل عام وعلى اتصالات جيدة مع الموارنة، ومن ثم فإنه ليس واضحاً على الإطلاق ما إذا كانت إسرائيل ستؤيد إعادة تأسيس لبنان، خصوصاً إذا ما كان البديل هو الإبقاء على الوضع المتأزم الذي يضعف قوة العديد من خصومها[8]، في حين استمرت السلطات الإيرانية في دعم مناصريها في لبنان ولاسيما حزب الله، بينما لم يلق برنامج حركة أمل السياسي المعتدل وقيادتها غير الدينية رضا طهران التام، بل راحت تواصل دعمها غير المحدود لخصوم حركة أمل[9]، أما اليد السورية فكانت هي الأقوى، ويبدو أن سياستها كانت تعتمد على واقعية واضحة المعالم، وليس لديها أية أوهام، بل تتعامل مع لبنان كما هو[10].

كانت سياسة حركة أمل قائمة على كسر طوق العزلة الاجتماعية للطائفة الشيعية والبدء بإيجاد هوية مجتمعية تمثلهم، بعد أن أثمرت انتفاضة السادس من شباط التي كشفت عن زيف ادعاء الرئيس أمين الجميل بأنه أكثر من مجرد زعيم سياسي ضيق القاعدة[11]، ومن ثم فإن الطائفة الشيعية تشكل قوة صاعدة في السياسة اللبنانية، وليس العيش في ظل دولة يهيمن عليها الشيعة بالفكرة المحببة، وقد

أعلن نبيه بري زعيم الطائفة الدرزية والممثلة بالحزب التقدمي أو لبقية الطوائف اللبنانية[12] أن حركته التي تتألف بمعظمها من الطائفة الشيعية المؤمنة، وعلى الرغم من تقديرها للثورة الإيرانية إلا أن لبنان يصرّ على أن يقرر مصيره اللبنانيون بطريقة تتوافق مع معطيات لبنان وطوائفه المتعددة، مع فكرة رفض العودة إلى الميثاق الوطني لعام 1943، وضرورة تطبيق مبدأ ديمقراطية الأكثرية، التي تُمكّن الطائفة الشيعية من دون شك من لعب دور رائد في بناء البلد، مشدداً على الرفض القاطع لأي شكل من أشكال الدولة الإسلامية[13].

جاءت سياسة حركة أمل في تلك المرحلة مبنية على مجموعة من المخاوف التي كانت تواجهها، إذ كانت تجد نفسها في منافسة شديدة من حركة أكثر راديكالية منها ممثلة بحزب الله المقرب من الجمهورية الإسلامية الإيرانية مما خلق اختلافات وسياسات متناقضة بين الطرفين بإزاء جملة من القضايا من أبرزها إسرائيل ومستقبل لبنان[14].

تخوفت حركة أمل كذلك من مزاحمة أحزاب اليسار وخصوصاً الحزب التقدمي التي كانت تستقطب في تلك المدة عدداً من الشيعة إلى جانبها بسبب برامجها الجذابة[15]، وكانت لدى حركة أمل كذلك مخاوف حقيقية إزاء ظهور نشاطات بارزة لأنصار عرفات من الفصائل الفلسطينية في مخيمات بيروت، وكانت لديها قناعات ثابتة بأن هدف ياسر عرفات هو تبديل الموازين القائمة وطموحه بإعادة ربط القضية اللبنانية بالقضية الفلسطينية بهدف عرقلة خطة سوريا للإنقاذ[16]، وأن هذا النشاط العرفاتي إنما هو خطر يهدد لبنان، وأن عودته يعني إعطاء مسوغ لإسرائيل لاحتلال المناطق الشيعية ولاسيما الجنوب، ومن ثم استئناف غاراتها الانتقامية[17]، في وقت أعلن فيه أغلب المسؤولين في حركة أمل عن معارضتهم لشنّ الهجمات ضد إسرائيل من جنوب لبنان مشددين على الفدائيين الفلسطينيين بملئ الحرية في العمل من أجل فلسطين داخل فلسطين نفسها، لا انطلاقاً من جنوب لبنان، لأن أبناء الطائفة الشيعية في الجنوب قد عانوا بما فيه الكفاية من الحرب الفلسطينية الإسرائيلية، مذكرين بأن مجاهدي حركة أمل لن يتوقفوا عن مهاجمة الجيش الإسرائيلي وعملائه بأسلحتهم الخفيفة، فهي أكثر نفعاً وفعالية، لا من قصف المناطق المحتلة من المناطق المحررة في الجنوب بإطلاق القذائف والصواريخ عن بعد[18]، مجددة حركة أمل كذلك ترحيبها بأي وجود فلسطيني مدني طالما أن مشكلتهم لم تحل، معدا تقديم كل إمكانيات العمل السياسي والدبلوماسي، لكن مع دعوتهم للفلسطينيين بعدم حمل السلاح في المخيمات، انطلاقاً من أن أبناء الطائفة الشيعية ليسوا على استعداد لتحمل سلاسل الاحتلال الإسرائيلي بعدما بدأت بنزع الأصفاد الفلسطينية المتمثلة بخروج أنصار عرفات بعد الاجتياح الإسرائيلي الأخير منذ عام 1982[19].

جاءت هذه المواقف المتشددة من حركة أمل عندما رصدت في نهاية 1985 قيام ياسر عرفات بإرسال مجموعات من قواته المنتشرة في اليمن والجزائر وغيرها من المخيمات في لبنان، واتهامه بمحاولة تفجير الوضع الأمني في لبنان[20]، وكذلك وصول مبالغ مالية ضخمة قدّرت بملايين الدولارات إلى المصارف اللبنانية، أدّت مؤقتاً إلى ارتفاع سعر صرف الليرة اللبنانية، ونشط ياسر عرفات بتجنيد مقاتلين جدد له في المخيمات مع دفع مرتبات عالية[21]، وقد شاطرت دمشق الفكرة نفسها مع حركة أمل[22]، وبادلتها المخاوف نفسها، بعد أن اتهمت عرفات بمحاولة جعل بيروت عاصمة له وموطئ قدم، بعد خروجه مهمشاً من قبل[23]، ومن البدهي في الواقع أن تنظر إلى حزب

الله ومن خلفه النفوذ الإيراني بعين القلق وعدم الاطمئنان كونه مزاحماً ومنافساً كبيراً على تقليص نفذوها في لبنان[24].

تجاوز موضوع المخيمات والنشاط الفلسطيني المسلح فيه بنظر حركة أمل إلى أنه مجرد الرغبة في إرضاء دمشق التي كانت آنذاك ترفض عودة عرفات مع عدم الرغبة في إعادة جيشها إلى بيروت الغربية، متعهدة بمعالجة الأمر بسحق أنصار عرفات التي لا تزال تسعى إلى إخضاع منظمة التحرير لإرادتها[25]، فالمخيمات كانت تقطع الصلة بين الضاحية وقلب بيروت الغربية، وكان النفوذ الإيراني أقوى ما يكون في تلك الضاحية، وكانت الأعلام الإيرانية وأعلام حزب الله ترفرف على الجانب الشيعي من مخيم برج البراجنة، حيث أنشأ الإيرانيون هناك مراكز طبية قدّمت مساعدات مالية وغيرها من الأنشطة المختلفة[26]، فقد وقفت الثورة الإسلامية والثورة الشيعية الوطنية ممثلة بحركة أمل وجهاً لوجه على أطراف المخيمات، وكان هذا مقدمة للصراع بين حركة أمل وحزب الله – فيما بعد – وكانت منظمة التحرير الفلسطينية تقف حاجزاً بين حركة أمل وبين مناطق النفوذ الإيراني[27].

أما من جانب الحزب التقدمي وعبر تلك المدة الخطرة فقد اعتمد في سياسته على إستراتيجية ذات شقين، ركز في الشق الأول على أن لا يقوم بأي عمل من شأنه أن يغضب الرئيس الأسد، مع محاولة الاحتفاظ بمسافة عنه عندما يكون ذلك ممكناً، وفي هذا الإطار تأتي علاقته بليبيا والاتحاد السوفيتي التي تعمل على موازنة علاقته الجيدة مع سوريا، كذلك تصب ترتيباته العملية مع إسرائيل في الإطار ذاته، أما الشق الثاني فكان عزمه على مواصلة تعزيز مناطقه عبر استمراره في الحفاظ على استقلاله الذاتي عن حكومة بيروت، وفي هذا الإطار قام في تلك المدة بفتح مرفأ خلدة الذي وفر لطائفته وكيانه منفذاً حيوياً على البحر المتوسط[28].

اختار زعيم الحزب التقدمي في تلك المرحلة وإزاء تلك الظروف القائمة تجربة السلوك في طريق فيه نوعاً من الابتعاد عن التأثير السوري، وإعادة اصطفاف تحالفاته مع القوى الوطنية الأخرى[29]، وأعلن زعيم الحزب في صيف 1985 بوضوح أن هدفه هو الوصول بلبنان بحسب طريقته وتوجهاته وليس بحسب توجهات وطرق الآخرين، مذكراً أنه في سبيل تحقيق مشروعه عازم في كلتا الحالتين سواء أكان قاتلاً أم مقتولاً لا فرق في ذلك، لتغيير النظام كله في لبنان[30].

جاء تخوف الحزب التقدمي وقلقه من صعود الطائفة الشيعية التي زادت في حدة المشاكل اللبنانية التي كانت تبدو في نظره ونظر العديد من اللبنانيين من غير الشيعة كمارد يهدد بالسيطرة على لبنان ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، الأمر الذي سيجعل من أي خلط جديد للتحالفات بين الطوائف احتمالاً قائماً ومن ثم سيحد من طموحات الطائفة الدرزية ومصالحها في مناطق النفوذ المشتركة معها، وأن الطائفة الشيعية يمثلون المادة اللاصقة التي تعيد وصل أجزاء لبنان المتنافرة بغض النظر عن الشكل، الأمر الذي التفتت إليه قيادة الحزب التقدمي بشكل مبكر قبل غيرها[31].

وإزاء ذلك وجد الحزب التقدمي نفسه يلعب دوراً غير مألوف له في السابق تمثل بصفة الحامي للطائفة السنية في بيروت الغربية من التمدد الشيعي[32]، كون الطائفة السنية كانت في تلك المرحلة الأكثر تمزقاً على الصعيد السياسي، وبما أن منظمة التحرير الفلسطينية ومن خلفهم ياسر عرفات لعبت دور ميليشيا السنة، فقد كان من الطبيعي أن تضعف قوة الطائفة السنية بضعف منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وهم يجدون أنفسهم في تلك المدة مكشوفين ومستهدفين وهم شديدو الحساسية من

خطر أن يقوم النظام السوري بالتضحية بمصالحهم في إطار صفقة مع ميليشيات الموارنة أو الشيعة أو غيرهم، ولا سيما أن أبناء الطائفة السنية وجدوا أنفسهم بعد السيطرة الشيعية على بيروت الغربية إبان انتفاضة شباط 1984 يلعبون دوراً غير مألوف بالنسبة إليهم، وهو دور الخاضع للهيمنة[33]، وأن أي استهداف لحركة أمل على المخيمات الفلسطينية يقع تأثيره عليهم كالصاعقة، عادّين إضعاف الطائفة الشيعية للفلسطينيين يستهدف إضعافهم بالدرجة الأولى[34].

كان الانتصار الساحق الذي حققته حركة أمل في نيسان 1985 على ميليشيا المرابطين التي كانت تلعب دور الحامي لأبناء الطائفة السنية، عبر الدعم المباشر من ميليشيات الحزب التقدمي لبسط نفوذهما على بيروت الغربية، ولجوء قائد المرابطين إلى باريس، وهذا دليل على كشف ضعف الطائفة السنية وتخوفها من ضياع نفوذها إزاء التمدد الشيعي، فخلف هذا التطور لدى العديد من أبناء الطائفة السنية الانطباع بأن الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان هو أملهم الوحيد في مواجهة الطموحات الشيعية[35]، ولعل هذا التخوف كان أول من تلقفه زعيم الحزب التقدمي، ليعيد بعدها النظر في تحالفاته، بغية لعب هذا الدور الجديد وتحقيق شراكة جديدة مع قادة الطائفة السنية.

وفي ظل تلك الأجواء المتوترة سعى الطرفان الحزب التقدمي وحركة أمل إلى التسابق لمسك القرار السياسي والعسكري لبيروت الغربية من خلال سعي كل منهما لبسط نفوذه عليها[36]، ومما شجع حركة أمل على هذا الهدف هو نجاحها الكبير في تصفية ميليشيات المرابطون التي بات بإمكانها ان تضع تاج ببيروت فوق رأسها، فضلاً عن جهود زعيمها نبيه بري الذي استطاع بلوغ الزعامة بعصاميته لا بطريق أسرته[37].

وبهذا بدأ المقاتلون الفلسطينيون يعودون إلى بيروت وجنوب لبنان، خصوصاً بعد سقوط حاجز الجيش اللبناني إثر انتفاضة شباط 1984، الذي كان يقطع الطريق بين الشوف وبيروت، حيث أصبح العبور سهلاً إلى مخيمات بيروت للمقاتلين الفلسطينيين لاسيما للمقاتلين الموالين لعرفات، وبتسهيلات مباشرة قدّمها الحزب التقدمي مروراً بمرفأ خلدة الواقع تحت سيطرة الحزب[38].

نظرت قيادة حركة أمل إلى هذا التطور بامتعاض وقلق بارزين، فأعلن نبيه بري أنه لن يسمح إطلاقاً بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عام 1982، كما لن يسمح بأن تكون منظمة التحرير دولة داخل دولة من جديد[39]، وأيضاً رأى بأن من الواجب ان يقع أمن المخيمات على عاتق السلطات الشرعية، ويؤمن ذلك بواسطة اللواء السادس من الجيش اللبناني، مع وضع إستراتيجية عربية للتحرير[40].

وقد تحدثت بعض قيادات الحزب التقدمي بأن النظام السوري استدعى كل من رئيس الحكومة رشيد كرامي وزعيم حركة أمل وزعيم الحزب التقدمي إلى دمشق في الثامن عشر من ايار 1985، للبحث بما يجري والاتفاق على خطة أمنية إزاء تلك التطورات، ودار البحث حول شقين، الأول لبناني يرتكز على ضرورة إعطاء الدور الأمني الأكبر والأقوى لحركة أمل في بيروت الغربية، أما الشق الثاني فيقضي بسحب السلاح من أيدي الفلسطينيين في المخيمات، وأثناء النقاش الذي دار بين خدام وزعيمي حركة أمل والحزب التقدمي اعترض الأخير على مهمة سحب السلاح من المخيمات، رافضاً المشاركة في التنفيذ بقوله: "لا أسمح لنفسي أن أذبح الشيوخ والنساء والأطفال في المخيمات بشكل قاطع"[41].

من جانبها خرجت عناصر من الفصائل الفلسطينية من مخيمي صبرا وشاتيلا باستفزاز خطير عندما قامت بقطع طريق المدينة الرياضية، في محاولة منها لتطويق ثكنة هنري شهاب، وشطر بيروت الغربية إلى نصفين، وسرعان ما تبين أن الهدف من هذه العملية هو إعادة سلطة ياسر عرفات إلى بيروت بالتعاون من الحزب التقدمي[42] حيث قامت مدفعيته في الجبل بمساندة المسلحين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة[43]. وفي ليلة 19–20 أيار 1985 اندلعت اشتباكات عنيفة بين اللواء السادس بإسناد من ميليشيات حركة أمل من جهة، والمسلحين الفلسطينيين بإسناد من ميليشيات الحزب التقدمي من جهة ثانية في مخيمي صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة في بيروت الغربية، لتعلن بداية الجولة الأولى من حرب المخيمات[44]، حيث استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة، واستمرت ما يقارب الشهر، وانتهت المواجهات ليلة الثامن عشر من حزيران، ولم تستطع ميليشيات حركة أمل من الحسم النهائي للمعركة على الرغم من تدميرها لمخيمي صبرا وشاتيلا باستثناء مخيم برج البراجنة الذي أبدى فيه الفلسطينيون مقاومة عنيفة، فقد حارب أنصار ياسر عرفات إلى جانب أنصار أبو موسى[45]، المقرب من دمشق ضد حركة أمل، بعد أن قصفت المدافع التابعة لأبي موسى المرابطة على تلال الشوف والخاضعة للحزب التقدمي، مواقع حركة أمل لتخفف من ضغطهم على المخيمات[46]، وكانت من نتائج هذه الجولة مقتل أكثر من (638) شخصاً وإصابة (2500) آخرين، بينما ضخ عرفات أموالاً في تلك الجولة قدرت بسبعة وثلاثين مليون دولار[47].

توقفت هذه الجولة بعد أن جرى توقيع اتفاق حاسم ونهائي في مكتب نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام في دمشق، حضره كافة الأطراف المعنيين وبمشاركة زعيم الحزب التقدمي، بعد أن باشرت لجنة التنسيق المنبثقة من اجتماع دمشق بإزالة المظاهر المسلحة[48]، وقد حمّلت دمشق ياسر عرفات مسؤولية تفجير حرب المخيمات، وعدّته الساعي لإشعال الفتنة في لبنان، ووصفتها بأنها مؤامرة أمريكية – إسرائيلية ينفذها عرفات لضرب عملية الوفاق اللبناني، وشدد خدام على أن دمشق لن تسمح باستخدام لبنان لتخريب التحرك الإقليمي الذي تمارسه الدبلوماسية السورية[49].

نظرت حركة أمل بتخوف وحذر شديدين إزاء سياسة الحزب التقدمي الذي اتهمته بالارتباط بخطة ياسر عرفات، وبدا في ظل تلك التوترات بين الطرفين صراع عنيف للسيطرة على بيروت الغربية، ولاسيما بعد أن كسب الحزب التقدمي تأييد كل القوى الموجودة في بيروت الغربية التي كانت تتخوف من السيطرة الشيعية، ومن مجموعات الأكراد الشيوعيين والسُنة، واستطاع الحزب التقدمي أن يضم المقاتلين الأكراد والسنة اللبنانيين إلى صفوف مقاتليه، ولاسيما بقايا مقاتلي ميليشيا المرابطين الذين غلب عليهم الطابع السني، وغيرها من المنظمات التي وقفت ضد التمدد الشيعي، أدت في النهاية إلى حصول اشتباكات عنيفة بين حليفي الحرب في حزيران 1985[50]، لم يبق للسكان في بيروت الغربية إلا إعلان الإضراب استنكاراً لهذه المعارك، طالب على إثرها الوزير سليم الحص بسحب كل الميليشيات من بيروت الغربية، وفي شهر آب قامت الحكومة السورية بالتوسط بين فرقاء النزاع، وفي سبيل إرضائها استُدعي لأول مرة منذ الحصار الإسرائيلي عام 1982 ضباط سوريون إلى بيروت لمراقبة وقف إطلاق النار، وأظهر النظام السوري تعاطفاً بارزاً في نهاية شهر تموز 1985، إذ تلقت حركة أمل خمسين دبابة من الجيش السوري، وكذلك ثلاثين دبابة إلى اللواء السادس من نوع (T54)

مع تدريب خمسمائة مقاتل من حركة أمل على قتال الدروع، بينما لم يتلق الحزب التقدمي شيئاً من ذلك الدعم على الإطلاق[51].

وفي العشرين من تشرين الثاني 1985 انفجر الوضع الأمني من جديد حيث اندلعت الاشتباكات العنيفة بين ميليشيات حركة أمل بإسناد اللواء السادس من جهة، وميليشيات الحزب التقدمي وحلفائه من جهة ثانية، التي عرفت بحرب الأعلام[52]، بالتزامن مع العيد الوطني للبلاد، فقد رفع جنود اللواء السادس في الجيش اللبناني وحركة أمل أعلام الأرزة اللبنانية على كل المباني الرسمية[53]، الأمر الذي لم يرُق عناصر ميليشيات الحزب التقدمي فقاموا بنزع الأعلام اللبنانية من تلك المباني واستبدالها بأعلام الحزب التقدمي[54].

استمرت المواجهات العنيفة في اليوم التالي وسط بيروت، واستخدم خلالها الفريقان المصفحات والدبابات والمدفعية الثقيلة، وكانت نتيجة القتال أكثر من سبعين قتيلاً وأربعمائة جريح، توقفت بعدها الحرب بين الفريقين بعقد صلح بين زعيمي الحزب التقدمي وحركة أمل، أكدوا فيها وحدة الصف، ولم يستمر ذلك إلا لبضعة أشهر فقط[55]، وكان الوضع الانقسامي الفلسطيني الداخلي آخذاً في التفاقم، إذ شهد الأول من كانون الأول 1985 اشتباكات عنيفة بين مؤيدي ياسر عرفات والمناهضين له بقيادة أبي موسى والمؤيدين من دمشق، وصلت تلك الانقسامات إلى مدينة طرابلس، وحصلت مواجهات دامية داخل الفلسطينيين، بعد وصول ياسر عرفات إليها للمرة الأولى بعد خروجه من لبنان عام 1982، أدت هذه المواجهات إلى سيطرة أنصار أبي موسى على مواقع أنصار عرفات، ومغادرة ياسر عرفات المدينة بعد مطالبة القيادات الطرابلسية منه بترك المدينة فورا لحقن الدماء، وطالبت تلك القيادات بدخول القوات السورية، وسقط في تلك المواجهات أكثر من ألف قتيل[56].

وفي التاسع والعشرين من آذار 1986 اندلعت المواجهات المسلحة من جديد بين ميليشيات حركة أمل والفلسطينيين حول مخيمي صبر وشاتيلا، لتبدأ معها الجولة الثانية من حرب المخيمات، واتهمت قيادة أمل الفلسطينيين بإرباك المقاومة في الجنوب وضرب الحل الوطني اللبناني، بعد أن سهل الحزب التقدمي تحرك المقاتلين الفلسطينيين وتهريب الأسلحة والذخائر إليهم[57]، وأرادت حركة أمل في هذه الجولة إنهاء الوضع لصالحها عبر اقتحام المخيمات، وإنهاء نشاط أنصار عرفات بداخلها وإحكام سيطرتها على الضاحية[58]، ولكن أبدى الفلسطينيون مقاومة عنيفة أمام ميليشيات حركة أمل بفضل الإمكانات المالية الوفيرة التي أرسلها ياسر عرفات، والولاء الثابت لأكثرية الفلسطينيين في المخيمات، بعد أن كسب عناصر جديدة لصفوفه[59]، وقد عقدت اتفاقات وقف إطلاق النار واجتماع الفرقاء في مكتب خدام بدمشق في9/ نيسان 1986، وتم وقف إطلاق النار بمشاركة من زعيم الحزب التقدمي وزعيم حركة أمل، ونشر قوة عسكرية من الجيش اللبناني حول المخيمات.

بعد عودة زعيمي الحزب والحركة وعقدهما لاجتماع ضم إلى جانبهما عدد من القيادات السياسية الوطنية في بيروت، وإقرار اتفاق دمشق، تجددت الاشتباكات العنيفة في السابع والعشرين من أيار في محيط المخيمات[50]، اتهم فيها زعيم حركة أمل الفصائل الفلسطينية بتفضيل العودة إلى لبنان على العودة إلى فلسطين، ومع أن السوريين كانوا يسعون إلى وضع المخيمات بسيطرة أنصار أبي موسى الموالي لهم، إلا أن زعيم الحركة لم يرَ فرقا بين مختلف الفصائل الفلسطينية، ولا يمكن الاعتماد عليها، فالذي يعلن عن نفسه في دمشق بأنه من أنصار أبي موسى يتحول سريعاً في بيروت

إلى العرفاتيين[61]، على إثره اضطرت السفارة الإيرانية التدخل، فرعت اتفاقاً حضره ممثلو الأطراف، ولكن الاتفاق لم يصمد كثيراً[62].

ألقت عمليات التسهيل والدعم التي قدّمها الحزب التقدمي للفلسطينيين في هذه الجولة من حرب المخيمات بظلالها على طبيعة العلاقات ما بين حركة أمل والحزب التقدمي، فاتهم زعيم الحركة قيادات الحزب بمحاولات فرض نفوذهم على بيروت الغربية، استطاع إزاءها العميد غازي كنعان في الثاني من حزيران 1986 أن يعقد اجتماعاً مع زعيمي الحزب التقدمي وحركة أمل بهدف تضييق شقة الخلاف بينهما[63]، إلا أن الأمر تطور بعد ذلك، فشهد الشهر نفسه مواجهات مسلحة بين الحليفين المتنافسين للسيطرة على بيروت الغربية، ونجح الحزب التقدمي بالمساهمة في إنشاء ميليشيا جديدة عرفت باسم حركة السادس من شباط[64]، على انقاض تنظيم المرابطين، جُند معظم مقاتليها من أبناء الطائفة السنية الذين هجروا من إقليم الخروب ومناطق أخرى، والغريب انهم هجروا على يد ميليشيات الحزب التقدمي نفسها في وقت سابق[65]، وكذلك مجموعات من الأكراد الشيوعيين، وغيرها من القوى الأخرى التي استطاع الحزب التقدمي أن يكسبها إلى صفوفه، التي كان يمدها ياسر عرفات بالمال والسلاح والعتاد، مع المساعدات المالية الليبية التي وجدت طريقها إلى معظم المليشيات والمنظمات التي وقفت ضد التمدد الشيعي[66]، فشعرت حركة أمل إزاءها بمحاولات تهديد سيطرتها على بيروت الغربية من هذه المنظمة الجديدة وداعميها، وتمكنت حركة أمل عبر تلك المعارك من هزيمة هذه الحركة ووحدات من ميليشيات الحزب التقدمي المؤيدة لها، وكذلك تكبد المنتصرون خسائر كبيرة، طالب على إثرها زعيم الحركة بدخول الجيش السوري إلى بيروت، وظل معها الجمر تحت الرماد[67].

وبالفعل لم تدم مدة الهدوء هذه طويلاً، فقد أعلنت حركة أمل وقوفها ضد انبعاث جديد لدولة فلسطينية داخل الدولة اللبنانية، بسبب تبدل بارز حصل بين الحلفاء الرئيسيين في النزاع اللبناني، وقيام حلف جديد بين ياسر عرفات والقادة المسيحيين اللبنانيين، فلم تكن منظمة التحرير أهم خصم خارجي للمسيحيين بل سوريا، ومن ثم فحركة أمل التي أصبحت الحليف الرئيس لسوريا، وأهم خصم لهم في السياسة الداخلية منذ الاتفاق الثلاثي، فمنظمة التحرير التي أصبحت خصماً للسوريين وللشيعة معاً تحولت وأصبحت بحكم المصلحة حليفاً جديداً للمسيحيين، وقد سمح الرئيس أمين الجميل بتجديد جوازات السفر لأكثر من سبعين ألف من الفلسطينيين[68]، وسهّلت ميليشيات القوات اللبنانية دخول المقاتلين الفلسطينيين عبر ميناء جونيه، وأمّنت نقلهم إلى جانب كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى المخيمات الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان[69]، وجاء هذا التقارب مبنياً على مصلحة مشتركة لكلا الطرفين، وذلك للحدّ من النفوذ السوري في لبنان، فقد وجد ياسر عرفات في ميليشيات القوات اللبنانية حليفاً يمكن الاعتماد عليه، لأنها قاومت بشجاعة –مثلما قاوم هو شخصياً– محاولة النظام السوري للسيطرة عليها، أما ميليشيات القوات اللبنانية فقد رأت في منظمة التحرير طريقاً نافذاً إلى العالم العربي، فكانت مقتنعة بشكل راسخ بأن المنظمة قادرة على تحسين صورة القوات اللبنانية التي تشوهت في الدول العربية، وعلى تسهيل الاتصالات مع قادة هذه الدول[60]، وبهذا أوجد زعيم القوات سمير جعجع غرفة عمليات فلسطينية في منطقة ضبية تتولى إدارة حرب المخيمات بتغطية مباشرة منه[71].

وإزاء تلك التطورات أعلنت حركة أمل أنها لن تسمح بعودة الأوضاع إلى ما قبل انتفاضة شباط 1984 على الصعيد الداخلي اللبناني، ولن تسمح بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل حزيران 1982 على الصعيد اللبناني–الفلسطيني[72]، وأنها ستقاتل لمنع قيام الكانتون الفلسطيني الذي يحلم به ياسر عرفات بين جبل صينين والدامور، وعدم السماح بوجود السلاح الفلسطيني[73]، لذا بدأت حركة أمل في مطلع تشرين الأول 1986 بتنفيذ حصارها لمخيم الرشيدية، لتنفجر على إثرها حرب المخيمات في جولتها الثالثة، ووقعت المواجهات المسلحة بين الجانبين عدة أشهر دون أن يسقط المخيم، وسرعان ما امتدت لتشمل مخيمات عين الحلوة والمية ومية أدت إلى سقوط المئات من الضحايا[74]، ولكن اتفاقاً آخر لوقف النار أبصر النور في دمشق بحضور ممثلي الأحزاب اللبنانية وفي مقدمتهم زعيم الحزب التقدمي وبرعاية عبد الحليم خدام، غير أن هذا الاتفاق كان هشاً كسابقه ، فعاد التوتر إلى الرشيدية ومدينة صور[75]، وأرسل عرفات مقاتلين جدد للدفاع عن المخيمات في جنوب لبنان، ولكن لجنة التنسيق يرافقها مراقبون سوريون ما لبثت أن دخلت مخيم الرشيدية وثبتت اتفاقاً على وقف النار، وشكّلت قوة بقيادة زعيم الحزب التقدمي لتنفيذ الاتفاقات في بيروت والجنوب وطريق الساحل، ولكن الاشتباكات استمرت ولم تتوقف.

سارعت الفصائل الفلسطينية في الرابع والعشرين من تشرين الثاني 1986 إلى فرض نفوذها على بلدة مغدوشة جنوب صيدا، ذات الموقع الاستراتيجي المهم[76]، تسارعت بعد ذلك حركة المساعي الرامية إلى إيجاد الحلول، وعلى رأسها المبادرة الإيرانية في الخامس من كانون الثاني 1986 فقد عقد نائب وزير الخارجية الإيراني الذي بقي مدة ثلاثة أشهر في مخيم الرشيدية مع زعيم حركة أمل وعدد من القيادات السياسية اللبنانية، وصدر عن الجميع مشروع حل لحرب المخيمات[77] يقضي بانسحاب الفلسطينيين من بلدة مغدوشة وفك الحصار عن مخيم الرشيدية وتسليم مواقع الفصل بين الطرفين لعناصر من حزب الله[78]، وفي الثامن من الشهر نفسه جاءت المبادرة الليبية باسم حكومتها بعد أن مكث رئيسها ثلاثة أشهر في دمشق، وعقده لعدة اجتماعات مع عدد من القيادات السياسية وبمشاركة فاعلة من زعيم الحزب التقدمي، تضمنت أن تتولى قوة أمنية موحدة بقيادة زعيم الحزب التقدمي مهام حفظ الأمن وضمان مرور الجميع، إلا أن قيادة حركة أمل سارعت ورفضت المشروع، وتمسكت بالمبادرة الإيرانية الأخيرة للحل، فاستمرت الاشتباكات حتى شهر شباط 1987 من دون أن تتمكن حركة أمل من فرض سيطرتها على المخيمات في الرشيدية وبرج البراجنة[79].

تفاقم الوضع الأمني واجتاحت بيروت الغربية موجة من السيارات المفخخة جعلت منها جحيماً، رافقه موقف الحزب التقدمي المعارض لحصار المخيمات الذي مارسته حركة أمل ضد الفلسطينيين، ودعا الحزب إلى وقف الاقتتال، وشدد على أن الأزمة اللبنانية مرتبطة بالقضية الفلسطينية وبرز دوره في هذه المدة عبر تقديم الحماية وإيواء الفلسطينيين وغيرها من المساعدات الإنسانية في بيروت الغربية[80].

في الخامس عشر من شباط 1987 نشب خلاف بين ميليشيات حركة أمل من جهة وميليشيات الحزب التقدمي وحلفائه من جهة أخرى، تطور بعده إلى مواجهات عنيفة بين الفريقين لتعلن بدء ما سمي بحرب الأيام الستة، امتدت إلى معظم أحياء المنطقة الغربية من بيروت[81]، فاستخدمت الأسلحة الثقيلة والموجودة في مواقع بعيدة عن المدينة في حرب الشوارع السكنية، وتخللتها اقتحامات متبادلة

لمراكز الطرفين[82]، وفي هذا الإطار وردت معلومات إلى قادة الميدانيين لميليشيات الحزب التقدمي بأن هناك تحضيرات ميدانية تقوم بها ميليشيات حركة أمل لاقتحام منطقة عين المريسة وتهجير أهلها، التي ينتمي معظم أبنائها إلى الطائفة الدرزية، مما استدعى إعداد الخطط اللازمة لمنع ذلك، ورسمت مدفعية الجبل التابعة للحزب التقدمي خطوط النار حول المنطقة المذكورة بهدف منع ميليشيات حركة أمل من تجاوزها، مما زاد من حدة القتال[83]، وبعد خمسة أيام من القتال المريري توصلت ميليشيات الحزب التقدمي وحلفاؤه إلى فرض وجودها، وفقدت ميليشيات حركة أمل مركزها الرئيس في برج المر، وسيطرت ميليشيات الحزب التقدمي على منطقة الحمرا، وجرى حصار لميليشيات حركة أمل في موقعي فندق الكومودور –الذي يرتاده الصحفيون الغربيون– ومستشفى الجامعة الأمريكية[84]، واستمرت المعارك بين الفريقين من دون أن ينجح أي فريق في حسم المعركة[85]، وبلغ عدد الضحايا أكثر من (650) بين قتيل وجريح[86].

شكّل هذا الوضع بنظر الحكومة السورية دافعاً لتسويغ إرسال قواتها من جديد إلى بيروت، وإعطاء هذا التدخل طابع المستعجل، وبرز نداء الإغاثة الصادر عن سكان المدينة الذين ظهر لديهم الاقتناع بأن سوريا وحدها القادرة على وضع حد نهائي لهذه الحرب الأهلية الوحشية[87]، وقد برزت الضرورة أيضاً بفعل الخطر المحدق بحركة أمل التي تعد أهم حليف لسوريا في لبنان، والتي قد تتعرض للانسحاق تماماً ونهائياً في صراعها ضد الفلسطينيين وقيادة الحزب التقدمي وحلفائه[88].

وفي ظل تلك الظروف وجد الحزب التقدمي نفسه مضطراً إلى مسايرة الأوضاع القائمة والتناغم مع ما اختارته معظم القيادات السياسية الإسلامية في تلك المرحلة[89]، والانضمام إلى المناشدة التي تقدم بها رئيس الحكومة رشيد كرامي ورئيس مجلس النواب الحسيني والوزير سليم الحص، فضلاً عن حليفه السابق وخصمه الحالي زعيم حركة أمل، إلى الرئيس الأسد بهدف التدخل لإيقاف المعارك ونشر القوات السورية في شوارع بيروت الغربية[90].

يبدو أن الحزب التقدمي استشعر بشكل حقيقي أن القضاء على حركة أمل الحليف الشيعي الذي يملك نظرة مغايرة لما تعمل لأجله السياسة الإيرانية تجاه لبنان، يجعل الأمور تسير نحو المجهول خصوصاً في ظل تنامي قوة شيعية جديدة مغايرة لما تحمله حركة أمل من أفكار، وأكثر قرباً من السياسة الإيرانية، مما ينعكس سلباً على ما يؤمن به الحزب التقدمي من مبادئ ومن ثم ستفقده بعده العربي والقومي، وعندها سيجد الحزب التقدمي نفسه أمام حليف غير مؤتمن ممثلاً بحزب الله، قياساً بحركة أمل التي تجمعه بها عدة مواقف وطنية مشتركة.

وفي العشرين من شباط 1987 أعلن الرئيس حافظ الأسد عن استجابته للطلب اللبناني والموافقة على إرسال معونة عسكرية سورية للمساعدة على إعادة الوضع الطبيعي، وإنهاء الفتنة في بيروت الغربية[91]، وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه وصلت القوات السورية إلى بيروت، وأخذت مواقعها من خلدة إلى بيروت الغربية وتمكنت من استعادة الهدوء تدريجياً بعد ان أقفلت خمسين مركزاً حزبياً، ولم تسمح بتواجد آية ميليشيات مسلحة في الشوارع، وهددت بسحق من يخالف ذلك، وهذا ما حصل مع ثلاثة وعشرين مقاتلاً من حزب الله لم يعيروا الإنذار السوري أي اهتمام، فجرى إعدامهم رمياً بالرصاص[92]، وبهذا تراجع رجال ميليشيا حركة أمل إلى الضواحي الجنوبية الغربية، بينما جمع الحزب التقدمي ميليشياته في ثكنة جل البحر ومن ثم سحبها إلى الجبل[93]، بعد أن باشرت القوات

السورية بحملة اعتقالات واسعة في صفوف عناصر الحزب التقدمي، أجبرت عدد كبير منهم على لخروج من بيروت والتوجه إلى منطقة الشوف والبقاء بعيداً عن أنظار السوريين[94].

وبعد خمس سنوات من إرغام القوات الإسرائيلية الجيشَ السوري على الانسحاب من بيروت، عاد هذا الجيش مجدداً إلى العاصمة بيروت[95]، وبذلك تحققت رغبة النظام السوري في إظهار سوريا بوصفها قوة إقليمية قادرة على إحلال الاستقرار –إن لم يكن الإصلاح– في لبنان، وعن كونها قوة يجب على الولايات المتحدة أن تنظر إليها بجدية في أي عملية سلام في المنطقة[96]، وحظيت هذه الخطوة بمباركة من الولايات المتحدة أملاً منها بحل المشاكل المستعصية، لاسيما مشكلة المخطوفين الأجانب في لبنان[97]، وسط معارضة الاتحاد السوفيتي الذي نظر إلى الخطوة السورية بمثابة الزيادة في ضعف ما تبقى من حلفائه في بيروت، ومنهم منظمة التحرير والحزب التقدمي وحلفائه[98]. والواقع أن الولايات المتحدة بمباركتها للخطوة السورية أرادت أن تضرب النفوذ الإيراني المتزايد في لبنان بيد حليفه السوري الذي شعر بأن الأمور كادت أن تخرج من يده بعد فشل حركة أمل في إخضاع الفلسطينيين والحزب التقدمي والسيطرة على بيروت الغربية، فضلاً عن حملة التهويل التي مارستها الدوائر المقربة من واشنطن لاستشارة الطائفة السنية في سوريا إزاء ما يجري من عمليات قمع تستهدف أبناء طائفتهم في بيروت، وهي مسألة يوليها النظام السوري اهتماما بعد أن رفض عدة توسلات سابقة تقدمت بها أطراف سنية مهمة إبان حرب المخيمات والحروب الدائرة بين ميليشيات الحزب التقدمي وحركة أمل في بيروت الغربية[99].

وقد عارضت الجبهة اللبنانية والقوات اللبنانية دخول الجيش السوري، قناعة منها بأن الخطوة ترمي إلى الإمساك بكامل مفاصل الحياة السياسية اللبنانية والتحضير للانتخابات القادمة وسط تهميش القيادات الإسلامية اللبنانية[100]، وقد عبّر قائد القوات اللبنانية سمير جعجع عن هذا التدخل بأنه بمثابة احتلال سوري جديد[101].

عدّ الكثيرون في حينها أن الفوضى الأمنية في بيروت الغربية كانت مقصورة وبمسعى من حلفاء سوريا لتسويغ الدخول السوري إلى بيروت الغربية، وجعله حاجة ملحة وضرورية[102]، وهكذا مثلما دخلت القوات السورية إلى بيروت لأول مرة في عام 1976 لإنهاء الحرب الأهلية بين المسيحيين والمسلمين، فقد دخلت للمرة الثانية في عام 1987 لإنهاء الحرب الأهلية بين المسلمين، وفي الحالتين كان الهدف من دخولها السيطرة ليس فقط على لبنان، بل على منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً، ففي عام 1976 حصل ذلك بالتفاهم مع الرئيس الأسبق إلياس سركيس، أما في عام 1987 فقد احتج على دخولها الرئيس أمين الجميل، بينما طالب بدخولها طوعاً أو كرهاً كل من رئيس الحكومة رشيد كرامي والوزراء سليم الحص وزعيم الحزب التقدمي وزعيم حركة أمل، إلا أنه في عام 1976 كان مؤسس الحزب التقدمي كمال جنبلاط الخاسر الأكبر الذي اضطر إلى التخلي عن كل أمل بالنصر على خصومه المسيحيين وغيرهم بسبب التدخل السوري، أما الخاسر الرئيس عام 1987 فكان ابنه زعيم الحزب وليد جنبلاط الذي كاد يصل إلى المرحلة النهائية لقطف ثمار انتصاره، وفقد أيضاً السيطرة غير المحدودة على الكانتون الدرزي التي اكتسبها عبر انتصاره عام 1983 على القوات اللبنانية، فقد سيطر السوريون على الطريق الممتدة من صوفر إلى خلدة وعلى الطريق الساحلي جنوبي بيروت، ومن بينها وقوع مرفأ الحزب التقدمي المهم في خلدة تحت السيطرة السورية[103]، وقد

تبين إبان تلك المدة أن بعض مقاتلي الحزب التقدمي شاركوا في بعض الاعتداءات مما استدعى قيام الحزب التقدمي في حزيران 1987 إلى تسليم المشاركين فيها إلى سوريا، ومن بينهم المسؤول عن حراسته الشخصية[104]، وقد كُشف بعد مدة بأنه يعمل لمصلحة عدد من أجهزة المخابرات العالمية ومن بينها الموساد الإسرائيلي، وقد لعب الأخير الدور الأكبر في تصعيد النزاع في بيروت الغربية، وعمل على تحويل أزقة بيروت إلى حدود للنزاع بين المتسلطين من أفراد الميليشيات المختلفة[105]، استُدعي على إثرها زعيم الحزب التقدمي إلى دمشق وتم إبلاغه بأن حركة أمل خط أحمر، وتم تجميد علاقة الحزب التقدمي بالشيوعيين[106].

وهكذا أصبحت سياسة زعيم الحزب التقدمي المستقلة عن سوريا أمراً مستحيلاً، أما استسلام الحزب التقدمي وحلفائه من اليساريين، فبرز بكل وضوح في أيلول 1987 عندما أعلن عن إرسال حوالي ألف مقاتل من عناصره وثلاثمائة مقاتل من حلفائه اليساريين بالاتفاق بين قياداتهم وبين النظام الليبي للمشاركة مع جيش الأخير في حربه ضد تشاد[107]، وتوقفت في تموز 1988 حرب المخيمات بعد الجهود التي بذلتها الجمهورية الإسلامية في هذا الشأن بمشاركة المبادرة السورية لتنتهي الحرب، ونظمت قواعد العمل الفلسطيني في مخيمات بيروت على أن لا تدخل القوى الأمنية اللبنانية إليها، وكذلك أخفى الاتفاق إلى خروج أنصار عرفات من المخيمات[108].

وعلى الرغم من تحقق الهدف السوري للامساك بالقرار السياسي والأمني للشارع اللبناني الوطني[109]، إلا أن الحزب التقدمي ومن خلفه الطائفة الدرزية برهنوا عن قدرتهم على القيام بما يلزم لتبديد قوة منافسيهم، وهي صفة شملت الطائفتين الشيعية والمارونية على حد سواء[110].

أما على الصعيد السياسي فقد شهدت الحالة السياسية إبان المشهد الأمني المتفجر منذ سقوط الاتفاق الثلاثي مروراً بجولات حرب المخيمات المتكررة مراحل شدّ وجذب سواء على مستوى العلاقات اللبنانية – السورية من جهة، أو على مستوى صراع النفوذ داخل القيادات المسيحية، كثيراً ما انعكس حوادث أمنية بينهما على ساحة المنطقة الشرقية من جهة أخرى[111]، فعلى إثر حادثة احتجاز إسرائيل لطائرة تقل على متنها بعثة سورية، اتصل الرئيس أمين الجميل بالرئيس الأسد ليستنكر هذه التصرفات الإسرائيلية، وتم مفاتحة عودة الحوار، لكن الرئيس الأسد فضّل أن يكون الحوار عن طريق أجهزة المخابرات أولاً، فإذا ما توصلا إلى تفاهم بعد ذلك يتم تطويره بلقاءات علنية[112]، تحركت بعد ذلك مبادرة سعودية عن طريق رفيق الحريري، واقترح الأخير على الرئيس أمين الجميل أن يوجه رسالة إلى الرئيس الأسد يقبل فيها بجوهر الاتفاق الثلاثي، ترسل إلى العاهل السعودي الذي سيبعث بها إلى الرئيس الأسد، وهذا ما جرى، وأعدت رسالة من سبع نقاط في 7/آذار 1986[113]، لكن الأسد رفض الاستجابة للوساطة لمساهمة الرئيس الجميل في الانقلاب على الاتفاق الثلاثي[114]

على الرغم من ذلك نصحت واشنطن الرئيس أمين الجميل بالسعي للحوار مع سوريا، وفي هذه الأثناء اقترحت الحلقة السياسية المقربة من الرئيس أمين الجميل باستخدام وساطة رجل الأعمال الإماراتي مهدي التاجر[115] مع الرئيس الأسد، بوصفه صديقا مقربا له[116]، وبعد جهود متكررة قبل الأسد بالوساطة، وتزامن ذلك مع تسلم البطريرك مار نصر الله صفير[117] زعامة الطائفة المارونية[118].

أبلغ التاجر الرئيس أمين الجميل ضرورة أن يكتب رسالة إلى الرئيس الأسد يوضح فيها أهدافه، وهذا ما فعله الرئيس الجميل بعد أن أطلع البطريرك صفير والرئيس الأسبق كميل شمعون وقائد القوات اللبنانية جعجع على مضمون الرسالة التي تضمنت صوراً لمبادئ الإصلاح الضرورية[119]، فنقلت الرسالة بوساطة التاجر إلى الرئيس الأسد، وقد قبلها الأخير، لكنه طالب بوضع تصور من الرئيس أمين الجميل حول مفهومه للعلاقات المميزة بين البلدين، فأعد الأخير في السادس من كانون الأول 1986 تصوراً لتلك العلاقات المميزة بين البلدين[120].

وقام رئيس الحكومة رشيد كرامي بتعيين لجنة مكونة من ستة وزراء[121] برئاسته لدراسة ورقة الرئيس الجميل، مع إعداد خطة إصلاحية ترفع إلى المجلس النيابي في شهر وسط تطمينات سورية بعثتها إلى حلفائها في القوى الوطنية وفي مقدمتهم زعيم الحزب التقدمي بأنها رسمت خطا أحمر حول استحالة العودة إلى صيغة عام 1943، واستحالة السماح لطائفة أن تسيطر على أخرى[122]، ومنذ اليوم الأول واجهت اللجنة الوزارية العقبات واحتدام الخلاف بين الرئيس كرامي والرئيس الأسبق شمعون في جملة من القضايا، منها إلغاء الطائفية وصلاحيات رئيس الجمهورية، فأضفى صعوبة على المشروع الإصلاحي، مما شكك الرئيس الأسد بها[123].

في 10/تشرين الأول 1986 أبلغ الوسيط مهدي التاجر الرئيس الجميل ضرورة أن يبعث رسالة إلى الرئيس الأسد يؤكد التزامه بالإصلاحات وبالعلاقات المميزة مع سوريا، فأرسل الرئيس الجميل إلى نظيره السوري رسالتين في 15/تشرين الأول و6/كانون الأول 1986، تضمنتا أهدافه من الإصلاحات والعلاقات الثنائية بين البلدين[124]، فجاء الاقتراح السوري بعقد جلسات سرية لمناقشة هذه التطورات، على أن يتم الإعلان عندما تصل إلى نتائج إيجابية، فمثّل الجانب السوري في المفاوضات وزير خارجيتها فاروق الشرع، ومن الجانب اللبناني مستشار الرئيس الجميل للشؤون الخارجية إيلي سالم[125].

وفي 6/كانون الأول 1986 ابتدأت في دمشق المفاوضات اللبنانية السورية[126]، استمرت جولات التفاوض بين الجانبين حتى وصلت إلى ثلاث عشرة جولة وصولاً إلى مطلع شهر حزيران من عام 1987، حرص الجانب السوري فيها على التأكيد بأنه وسيط لا فريق، والوساطة بين الحكم ومعارضيه وعلى رأسهم الحزب التقدمي[127]، أثمرت في النهاية إلى بلوغ ورقة إصلاحات سميت بالميثاق الوطني بعد أن نالت رضا الجانب المسيحي[128]، باستثناء قائد القوات اللبنانية سمير جعجع الذي أبدى حذره الشديد إزاء تلك الإصلاحات، وخصوصاً هوية لبنان العربية[129]، وفي هذه الأثناء جاء التطور الأبرز على سير المفاوضات دفع بها مجدداً إلى حالة التوتر، واندلعت المواجهات ما بين ميليشيات الحزب التقدمي وحركة أمل، الذي أعقبها التدخل السوري العسكري المباشر في شباط 1987 التي تم عرضها فيما سبق[130]، وجاء هذا التوتر بسبب إصدار الرئيس الجميل بياناً[131] عدَّ فيه عودة الجيش السوري عملا غير دستوري، ويعمق التباعد ويسهم في تفتيت القرار الشرعي[132]، وعلى الرغم من استمرار المفاوضات الثنائية في آذار ونيسان وأيار التي حصل فيها تقدم يوحي بأن الاتفاق السياسي بات قريباً[133]، إلا أن دمشق عادت إلى تحفظها على الرئيس الجميل، فكفت عن التوسط بينه وبين معارضيه وفي مقدمتهم الحزب التقدمي، وتركت المباحثات الجارية تتعثر[134]، ولعلها بعد أن أصبحت في غنى عن غطائه الدستوري بعد التغطية التي أمّنها لها حلفاؤها في الشطر

الغربي من بيروت ممثلاً بالحزب التقدمي وحركة أمل، وبهذا تركته يقطّع شوكه بيده، فقفل باب المباحثات بين الجانبين في منتصف أيار 1987[135]. وأمام هذه الأحداث المتوترة شنّ زعيم الحزب التقدمي من بداية أيار حملة انتقاد واسعة شملت رئيس الحكومة رشيد كرامي على إثر قانون تموين الجيش اللبناني بقوله: "وليس المرسوم المشؤوم الذي اطلعتم عليه هو الذي بين أيديكم إلا دليلا واضحا على استمرار النظام في سعيه من أجل تعزيز الجيش الفئوي الحاقد مليار وثمانمائة مليون ليرة مجداً للجيش وهي صفقة صغيرة من الصفقات التي تمرر في المجلس النيابي الميمون، ومع الأسف على هذا المرسوم توقيع رئيس الحكومة كرامي"[136]، رافقها من جانب آخر حملة مماثلة من قائد القوات اللبنانية سمير جعجع منذ قضائه على محاولة إيلي حبيقة لاختراق المنطقة الشرقية عبر التسهيلات التي قدّمها له زعيما الحزب التقدمي وحركة أمل، عبر تأمين الأول له ممر عبر سوق الغرب وصولاً إلى منطقة برادون التي مازال فيها موالون لحبيقة هناك في المنطقة الشرقية[137]، سلط سمير جعجع على مشروعه السياسي الذي شدد فيه على ضرورة اعتماد نظام فيدرالي في البلد واللامركزية الإدارية والسياسية للمناطق اللبنانية بحسب طوائفه، وعدم إقامة أي اتفاق مع سوريا قبل أن تسحب قواتها من البلاد[138]، فوجّه حملة إعلامية مكثفة ولاذعة ضد رئيس الحكومة رشيد كرامي، ولامته على مقاطعته للرئيس أمين الجميل بأمر من سوريا، وحمّلته المسؤولية المباشرة للأزمة الاقتصادية في لبنان[139]، وإزاء هذه الانتقادات اللاذعة أقدم رئيس الحكومة رشيد كرامي في الرابع من أيار 1987 على تقديم استقالته[140]، إلا أن الرئيس الأسبق كميل شمعون نصح الرئيس الجميل بعدم قبول الاستقالة، لان أي زعيم سياسي سُني لا يقبل أن يؤلف حكومة في هذه الظروف، وأن استقالة الرئيس كرامي تحظى بموافقة دمشق، لذا يتعذر على أي زعيم من الطائفة السنية أن يقبل بمعاداة دمشق[141]، خصوصاً بعدما نشأت في ذلك الوقت لدى الرئيس الجميل حاجة إلى سند له في المناطق الشرقية، والتهيئة لعودته إلى العمل السياسي بعد انتهاء ولايته، ومنع ما يمكن من منعه من الأضرار على مستقبله السياسي، محافظاً على الحد الأدنى من التفاهم مع القوات اللبنانية وزعيمها سمير جعجع، في وقت كان هم القوات اللبنانية الوصول إلى السلطة عن طريق حكومة جديدة تشارك فيها بقوة، وتتخذ منها واسطة للارتقاء إلى مستوى السلطة الشرعية، ومن هنا أطلقت القوات شعار حكومة الاستقلال[142] التي تعني أن يعمد الرئيس الجميل إلى قبول استقالة الحكومة المستقيلة أو إقالتها، وتشكيل حكومة الاستقلال التي تنادي بالتحرير قبل التوحيد، ومثل هذه الحكومة إذا تشكلت لا يمكن أن تكون إلا فئوية وعلى مستوى المناطق الشرقية وحدها، خصوصاً مع تعذر إيجاد رئيس حكومة يقيم في بيروت الغربية سيد نفسه، ففيما كانت القوات اللبنانية لا تسأل عن هذا الشرط الضروري لكي تكون الحكومة فعلاً حكومة استقلال، كان الرئيس الجميل يحرص على توافر هذا الأمر، والواقع أن تشكيل حكومة الاستقلال هي حكومة لا تحكم إلا في المناطق المسيحية، ولا تحكم أيضاً إلا بنفوذ القوات اللبنانية والسلطة الواقعية التي تقبض عليها وتعمل على تعزيزها، وليس من مصلحة الرئيس الجميل لا أن يضيف إلى قوة القوات اللبنانية قوة وشرعية، ولا ان يُسجل عليه تقسيم الحكم فوق ما هو مقسم ومشرذم، ولذلك لم ينزل اشتراط دمشق على الرئيس الجميل بأن تكون الإصلاحات السياسية شرطا مسبقا لإحياء حكومة كرامي أو لتشكيل حكومة جديدة[143].

وإزاء تلك المستجدات ندد زعيم الحزب التقدمي بسياسة المماطلة التي اتبعها الرئيس أمين الجميل، مطالباً في الوقت نفسه بإقالته ونعته بشاه بعبدا[144]، في حين اتهم سمير جعجع الرئيس الجميل بالسماح لدمشق بالتدخل في الأزمة اللبنانية وبتشديد قبضتها على لبنان، وأعرب قائد القوات اللبنانية عن معارضته لترشيح رشيد كرامي لرئاسة أي حكومة جديدة[145].

وإزاء تلك التطورات تدخلت المملكة العربية السعودية من جديد لتلطف الأجواء بين البلدين، ودفع عجلة المفاوضات خطوة نحو الأمام، انتهى بوضع الرئيس أمين الجميل تصوراً لحل الأزمة قائم على أساس ما تم التوصل إليه مؤخراً بين أشرع وسالم، مع إضافة بعض التعديلات، التي رفعها العاهل السعودي بوساطة الحريري إلى دمشق[146].

اصطدمت هذه الجهود باغتيال الرئيس رشيد كرامي في الأول من حزيران 1987[147]، فأدى الحادث إلى خلط الأوراق، واتهمت سوريا الرئيس الجميل بأنه وفَّر الغطاء للقوات اللبنانية والجيش اللبناني لاغتيال كرامي، واشترطت لاستئناف المباحثات مع الرئيس الجميل أن يقوم بالكشف عن القتلة، وضرب ميليشيات القوات اللبنانية[148]، إذ أقامت الأخيرة احتفالاً بهذه المناسبة وصرّح قائدها جعجع بكلام عبّر فيه عن التشفي بقوله: "هو قدنا حتى بدوا يتحدانا"[149]، فضلاً عن إصدار أوامره بمنع السياسيين الذين ذهبوا لحفل التأبين من الرجوع إلى منازلهم في المناطق التي كانت خاضعة تحت سيطرته[150]، وسارع الرئيس الجميل – طمعاً منه للحصول على رضا دمشق لتمديد ولايته وإعادة ترتيب وضعه– إلى تكليف وزير التربية سليم الحص لتولي رئاسة الوزراء بالوكالة، واستمر الأخير بمقاطعته، وأخذت الحكومة تُسير أعمالها عبر ما عرف بالمراسيم الجوالة، التي كانت تعمم على جميع أعضائها بوساطة كبار موظفي الإدارة العامة أو عن طريق الهاتف[151]، في حين عارضت القوات اللبنانية هذه الحكومة، ودعت إلى تشكيل حكومة جديدة متوازنة، وأن هذه الحكومة غدت غير شرعية بعد اغتيال رئيسها المستقيل[152]، وأعلن زعيم الحزب التقدمي عقي عقب جريمة الاغتيال بأن الشرعية قد سقطت، محملاً بالوقت نفسه الرئيس أمين الجميل وحزبه الكتائب مسؤولية الاغتيال[153].

وفي ظل هذه التطورات اطلّ رفيق الحريري من جديد بهدف تحريك المبادرة السعودية، وبعد سلسلة من الاجتماعات جمعته بالرئيس الجميل ومستشاره إيلي سالم، تكللت جهودهم بوضع تصور يستند إلى المفاوضات التي جرت بين الشرع وسالم، على أن يقوم الملك السعودي بإرسال الحريري لتسليم هذه المقترحات إلى الرئيس الأسد، سميت هذه المقترحات بوثيقة 13 حزيران لأن الحريري سيسلمها للرئيس الأسد في هذا التاريخ[154]، إلا أن الرئيس الأسد اشترط أن يقوم الرئيس أمين الجميل بالكشف عن قتلة الرئيس كرامي والقضاء على الحالة الإسرائيلية في المنطقة الشرقية من بيروت، وقد أيقن الرئيس الأسد بالاشتراك مع حلفائه من القيادات الوطنية وفي مقدمتهم الحزب التقدمي بأن أي اتفاق مع الرئيس الجميل مصيره الفشل في ظل النفوذ الإسرائيلي في المنطقة الشرقية، خصوصاً في ظل السياسة الإسرائيلية التي سعت إلى شرذمة لبنان وإيجاد دولة شبيهة بها في الشطر الشرقي، وأن دمشق وحلفاءها على قناعة بأن إسرائيل تعد كلاً من الرئيس الجميل وزعيمي الحزب التقدمي وحركة أمل عقبات تعرقل مخططاتها[155]، فأسدل الستار على هذه المحاولة بعد أن أقفلت دمشق باب الحوار[156]. وفي خضم تلك الأحداث واستمرارا لجريمة الاغتيال في العاشر من حزيران 1987 زار

دمشق زعيم الحزب التقدمي بمرافقة رئيس نجلس النواب الحسيني ورئيس الحكومة بالوكالة سليم الحص وزعيم حركة أمل، تمخض اللقاء على تشكيل لجنة برئاسة الحزب التقدمي بمشاركة مجموعة من القوى الوطنية اللبنانية، عقدت أول اجتماع لها في بيروت[157].

وفي 17/حزيران التقى زعيم الحزب التقدمي وزعيم حركة أمل مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في دمشق، وصدر بيان مشترك جاء فيه "تطوير الحالة الوطنية وتصليبها في مواجهة مشاريع التقسيم واعتبار إسقاط النظام الطائفي الإطار الوحيد لتحقيق الخلاص"[158]، والبيان جاء على أساس إعلان مبادئ لجبهة سياسية جديدة هي جبهة التحرير والتوحيد[159].

وفي الثامن من تموز 1987 عقد زعيم الحزب التقدمي بعد بذله جهوداً استثنائية مع مختلف الفعاليات السياسية والقيادات الروحية الإسلامية[160] اجتماعاً مهماً مع خدام ثم مع الرئيس الأسد، ليُعلن في 23/تموز ولادة جبهة التوحيد والتحرير في اجتماع موسع عُقد في بيروت بحضور قادة الأحزاب وعدد من النواب وبمشاركة فاعلة من زعيم الحزب التقدمي، وأعلن بيان الولادة الذي ركّز على توحيد المناطق اللبنانية، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتنظيم العلاقات اللبنانية الفلسطينية، وعدم العودة إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل عام 1982، وإسقاط النظام الطائفي والعلاقة المميزة مع سوريا، ووضع دستور جديد، ووضع قانون انتخاب جديد وقانون جديد للجنسية، مع إعادة بناء الجيش بناءً كاملاً لتطهير المؤسسة العسكرية من الجنود والضباط المرتبطين بالعدو الإسرائيلي ومحاكمتهم[161]، الأمر الذي استدعى على الطرف الآخر توثيق التنسيق بين الرئيس الجميل وقائد الجيش العماد ميشال عون وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع، بهدف التصدي للمخاطر الجديدة، فشدد جعجع على مشروع إقامة حكومة الاستقلال بشكل جدي وحقيقي وليس للمناورة ولا لتعبئة الفراغ الدستوري، مجدداً ترحيبه بكل من يريد الاشتراك فيها، منتقداً سوريا وواصفاً وجودها بالاحتلال، الأمر الذي جوبه بتردد من الرئيس الأسبق شمعون ورفض من البطريرك صفير وبعض النواب الموارنة المستقلين وبمعارضة الإدارة الأمريكية، على الرغم من أن جدول أعمال العماد عون مختلف تماماً عما يؤمن به سمير جعجع في ذلك الوقت[162].

وإزاء تلك التطورات تولدت قناعة لدى الرئيس الجميل بأنه لابد من تحرك إقليمي أو دولي مكثف لوضع التسوية النهاية على ضوء مفاوضات سالم – الشرع موضع التنفيذ، ومن الطبيعي ان يختار الولايات المتحدة لكونها القادرة فقط على تحريك سوريا لما لها من اهتمامات إقليمية مشتركة معها[163]، فنزلت الإدارة الأمريكية عند رغبة الرئيس الجميل وقبلت التوسط لدى دمشق للإفراج عن هذه التسوية، وتولى وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز (George Shultz)[164] تسليم هذه المقترحات إلى نظيره السوري فاروق الشرع في نيويورك في 29/أيلول 1987 مقرونة ببرنامج تنفيذي مفصل لهذه الغاية، ولكن من دون نتيجة[165]، لتشدد دمشق وحلفائها على ضرورة إلغاء الطائفية بعد أربع سنوات من الانتخابات النيابية، وحل ميليشيات القوات اللبنانية قبل تنفيذ الإصلاحات بوصفها المسؤولة عن اغتيال رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي، وبعد أن ناقشت واشنطن هذه المقترحات مع الرئيس الجميل اتضح لهم بأن دمشق غير مستعدة للحوار مع الرئيس الجميل الذي لا يستطيع تجريد القوات اللبنانية من السلاح، ولابد أن يعالج هذه المسألة بمعزل عن بقية الميليشيات الأخرى[166].

وفيما كان الرئيس الجميل يحاول أن ينهي عهده بتسوية سياسية لائقة، بدت دمشق كأنها حريصة على حرمانه من هذا الفضل، أو إرجاء هذه التسوية إلى ما بعد الاستحقاق الدستوري، وربما على الأمرين معاً، فتأكد للرئيس الجميل أن كل محاولة في هذا السياق ستبوء بالفشل[167]، وبهذا أسدل الستار حول وثيقة 13/حزيران التي باءت بالفشل على الرغم من الجهود الأمريكية[168].

تقدم بعد ذلك رفيق الحريري بإيعاز من العاهل السعودي بمشروع جديد عرف بمشروع 1987/11/11[169]، لكون السفارة الأمريكية تقدمت به إلى الرئيس الجميل بهذا التاريخ، بعد أن أطلعته بأن المشروع يحظى بموافقة دمشق، وأن الإدارة الأمريكية ترى أن أي حل في لبنان يجب أن يمر عبر دمشق، وأن واشنطن تنتظر الرد من الرئيس الجميل على المشروع لتبليغه إلى القيادة السورية[170].

شجعت الموافقة الأمريكية على المشروع الرئيس الجميل لغرض دراسته مع الأطراف الرئيسة بمشاركة رفيق الحريري والسفارة الأمريكية في بداية كانون الثاني 1988، فضلاً عن مسألتين هما تشكيل حكومة جديدة، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية[171].

جرى بعد ذلك مناقشات ثنائية بين الرئيس الأسد ونائب وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد مورفي (Richard Murphy)[172] لبحث مسألة الإصلاحات، وأرادت دمشق أن يترأس رئيس الجمهورية لمجلس الوزراء ولكن من دون أن يصوت، وأن القرارات التي تتخذ في مجلس الوزراء يجب أن تنفذ بشكل فوري من دون إهمالها في أدراج رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، أما الطائفية فقد شددت دمشق ومن خلفها الحزب التقدمي على وجوب إقامة لجنة مهمتها إلغائها من دون جدول زمني[173].

وفي 3/نيسان 1988 جرى لقاء تشاوري ثان في دمشق جمع مورفي وعبد الحليم خدام، تطرق إلى الطائفية وضرورة زوالها، وعدم منح رئيس الجمهورية منصب القائد الأعلى للجيش، وضرورة أن يكون لرئيس المجلس النيابي حق المشاركة مع رئيس الجمهورية في اختيار رئيس الوزراء، لإضافة نوع من تعزيز المصداقية حول عملية التسوية[174].

واجهت تلك المقترحات مماطلة الرئيس الجميل، جابهتها مواقف حادة من القيادة السورية وحلفائها وفي مقدمتهم الحزب التقدمي، فيما أطل الاستحقاق الرئاسي الذي شددت دمشق وحلفاؤها على إجراءه في موعده المحدد، مفضلة أن تعمل مع حكومة جديدة، لذا أجلت سوريا على إثر توافقها في الرأي مع المملكة السعودية والولايات المتحدة مسألة مناقشة الإصلاحات السياسية في لبنان، لتهتم مع الدول المذكورة وحلفائها الوطنيين من ضمنهم الحزب التقدمي في الاستحقاق الرئاسي، فأسدل الستار أيضاً على المشروع الأخير كسابقاته[175].

الهوامش:

(1) نادر مومني، القوات اللبنانية نشأة المقاومة المسيحية وتطورها، ترجمة: رومي رحمه، دار سائر المشرق، بيروت، 2014، ص221؛ فهد حجازي، لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف، رهانات فوق جغرافيا ملعونة منذ استقلال لبنان إلى معركة بابا عمر، ج3، دار الفارابي، بيروت، 2012، ص316.

(2) وثائق الحرب اللبنانية لعام 1986، يوميات، صور، وثائق، إعداد المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1986، ص7.

(3) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، دار المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1991، ص407؛ تيودور هانف، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث أمة، ترجمة: موريس طيبا، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1993، ص380.

(4) فهد حجازي، المصدر السابق، ص316.

(5) نادر مومني، المصدر السابق، ص221؛ تيودور هانف، المصدر السابق، ص380.

(6) جريدة الأنباء، العدد 1573، 10 حزيران 1985.

(7) نبيل المقدم، وجوه وأسرار من الحرب اللبنانية، تقديم إدمون رزق، دار نلسن، بيروت، 2016، ص552؛ جريدة الأنباء، العدد 1574، 17 حزيران 1985.

(8) أ.ر. نورثون، أمل والشيعة، ترجمة: غسان رملاوي، بيروت، 1988، ص225؛ جريدة الأنباء، العدد 1575، 24 حزيران 1985.

(9) تيودور هانف، المصدر السابق، ص387–388؛ روبرت فيسك، ويلات وطن صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، ط17، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2005، ص746.

(10) أ.ر. نورثون، المصدر السابق، ص226؛ جريدة الأنباء، العدد 1576، 1 تموز 1985.

(11) أ.ر. نورثون، المصدر السابق، ص192؛ جريدة الأنباء، العدد 1576، 1 تموز 1985.

(12) أ.ر. نورثون، المصدر السابق، ص217.

(13) تيودور هانف، المصدر السابق، ص388.

(14) كانت حركة أمل تريد فعلاً رؤية الجنوب حراً من أي احتلال إسرائيلي، ولكن من دون إلحاق الأذى أو الخراب به، لذا عارضت السلوك العسكري للفلسطينيين لما يسببه ذلك من غارات انتقامية إسرائيلية ضد أبناء الجنوب، لكن حزب الله أعلن الحرب ضد إسرائيل حتى التحرير التام للقدس على غرار الفلسطينيين، وكذلك حول مفهوم لبنان، فقد أصدر رجال دين إيرانيون مشروع دستور جمهورية إسلامية في لبنان يرتبط مباشرة بالنموذج الإيراني، وكذلك أن يكون هناك مجلس إسلامي يتألف فقط من الشيعة، أما الأقليات المختلفة فيه وهي التي تشكل أكثرية في بعض المناطق فينظم لها حكم ذاتي، وكذلك مسألة تجنيد المقاتلين فقد كان حزب الله يدفع أجوراً مرتفعة لمقاتليه ويحاول جذب مقاتلي حركة أمل إلى جانبه. للمزيد ينظر: نيفين دلي سلطان، الفكر والسلوك السياسي لحزب الله اللبناني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.

(15) تيودور هانف، المصدر السابق، ص387، ا. ر. نورثون، المصدر السابق، ص194–195.

(16) wikileaks , public library of us diplomacy , http://www.wikileaks.org/p/usd,canonicalID:85Beurut4372-a,Dated:25/07/1985.

(17) ممدوح نوفل، البحث عن الدولة، موطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، بيروت، 2000، ص83؛ جريدة الأنباء، العدد 1609، 24 آذار 1986.

(18) أ.ر. نورثون، المصدر السابق، ص196؛ جريدة الأنباء، العدد 1610، 31 آذار 1986.

(19) أ.ر. نورثون، المصدر السابق، ص197؛ جريدة الأنباء، العدد 1611، 7 نيسان 1986.

(20) مجلة شؤون فلسطينية، العدد 147، حزيران 1985، ص138؛ جريدة الأنباء، العدد 1611، 14 نيسان 1986.

(21) تيودور هانف، المصدر السابق، ص382؛ جريدة الأنباء، العدد 1612، 14 نيسان 1986.

(22) كانت سوريا تعد نفسها مناضلة في لبنان ضد الجميع يستوي في ذلك إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فضلاً عن إيران والقوات اللبنانية، وأن الأسد ظل يسعى للاعتراف بأنه هو المحاور العربي الرئيس في آية مفاوضات، ويعد عدم قبول سوريا بأن يكون للفلسطينيين سياسة مستقلة هو لب الخلاف بينه وبين ياسر عرفات. للمزيد ينظر: نمر سرحان، حرب المخيمات: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط، مجموعة تقارير ودراسات، ج12، د.ت، ص83.

(23) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص405؛ مجلة شؤون فلسطينية، العدد 147، حزيران 1985، ص183.

(24) المصدر نفسه.

(25) جريدة النهار، بيروت، العدد 16016، 27 ايار 1985؛ جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص407.

(26) wikileaks , public library of us diplomacy , http://www.wikileaks.org/p/usd,canonicalID:86damscuc3747-a,Dated:20/06/1986.

(27) روبرت فيسك، المصدر السابق، ص752؛ جريدة الأنباء، العدد 1614، 28 نيسان 1986.

(28) أ.ر. نورثون، المصدر السابق، ص217–218؛ جريدة الأنباء، العدد 1616، 12 ايار 1986.

(29) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الأستاذ رامي الريس مفوض الإعلام في الحزب التقدمي في مقر الحزب ببيروت بتاريخ 2/تشرين الأول 2018؛ جريدة الأنباء، العدد 1617، 19 ايار 1986.

(30) أ.ر. نورثون، المصدر السابق، ص218؛ مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الأستاذ غازي صعب مدير المكتبة الوطنية في بعقلين والقيادي في الحزب التقدمي في مكتبه بالشوف بتاريخ الأول تشرين الأول 2018.

(31) تيودور هانف، المصدر السابق، ص373؛ أ. ر. نورثون، المصدر السابق، ص224؛ جريدة الأنباء، العدد 1618، 26 ايار 1986.

(32) نادر مومني، المصدر السابق، ص234؛ تيودور هانف، المصدر السابق، ص384.

(33) إذ برزت ظاهرة انضمام بعض أبناء الطائفة السنية إلى حركات دينية شعبية تضع السنة في مواجهة التشيع، وجيرت هذا التوتر لاستقطاب أعضاء جدد لبعض المنظمات السنية المتطرفة منها المجلس العسكري الإسلامي بقيادة عبد الحفيظ قاسم الذي كان مشروعه إيجاد هوية سنية مستقلة، حتى وصل الحال ببعض وعاظهم الدينيين إلى حد القول بان من الجائز وفق الشريعة الإسلامية سفك دم الشيعة. للمزيد ينظر: أ. ر. نورثون، المصدر السابق، ص219.

(34) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص407؛ أ. ر. نورثون، المصدر السابق، ص219؛ جريدة الأنباء، العدد 1619، 2 حزيران 1986.

(35) محمود حسن صافي، لبنان على درب الجلجلة، الدار التقدمية، المختارة، 2005، ص57؛ جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص407؛ جريدة الأنباء، العدد 1620، 9 حزيران 1986.

(36) يوسف فرج الله، الحرب ضد المخيمات، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 148، تموز 1985، ص93؛ تيودور هانف، المصدر السابق، ص373.

(37) روبرت فيسك، المصدر السابق، ص752؛ جريدة الأنباء، العدد 1621، 16 حزيران 1986.

(38) نبيل المقدم، المصدر السابق، ص509؛ محمود حسن صافي، المصدر السابق، ص59، نادر مومني، المصدر السابق، ص314.

(39) تيودور هانف، المصدر السابق، ص371؛ جريدة الأنباء، العدد 1622، 23 حزيران 1986.

(40) جريدة النهار، بيروت، العدد 1601، 22 ايار 1985؛ جريدة الأنباء، العدد 1571، 27 أيار1985.

(41) محمود حسن صافي، المصدر السابق، ص58؛ جريدة الأنباء، العدد 1623، 30 حزيران 1986.

(42) نبيل المقدم، المصدر السابق، ص509؛ سميع شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية، شرق برس للنشر، قبرص، 1988، ص62–63؛ جريدة الأنباء، العدد 1624، 7 تموز 1986.

(43) نادر مومني، المصدر السابق، ص234؛ أ. ر. نورثون، المصدر السابق، ص216؛ جريدة الأنباء، العدد 1624، 7 تموز 1986.

(44) جريدة الأنباء، العدد 1571، 27 ايار 1985؛ مسعود الخوند، موسوعة الحرب اللبنانية، ذاكرة وطن وشعب، ج7، دار كنعان، بيروت، 2006، ص21؛ روبرت فيسك، المصدر السابق، ص746.

(45) أبو موسى: سياسي فلسطيني وأمين سر حركة فتح الانتفاضة، واسمه سعيد مراغة ويكنى بأبي موسى، ولد عام 1927، كان ضابطاً في الجيش الأردني قبل أن يلتحق سنة 1970 بحركة فتح، وكان أحد أهم القادة العسكريين الفلسطينيين أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، في بداية الثمانينيات أصبح مدير غرفة عمليات الحركة وعضو في مجلسها الثوري، وفي عام 1983 كان أبرز المنشقين الذين أسسوا فتح الانتفاضة، توفي عام 2013 في دمشق. للمزيد ينظر:
www.http://ar.wikipedia.org/wiki/

(46) مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص21؛ سميح شبيب، المصدر السابق، ص63؛ جريدة الأنباء، العدد 1575، 24 حزيران 1985.

(47) جريدة فلسطين الثورة، بيروت، العدد 547، 1 آذار 1985؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص21.

(48) محمود حسن صافي، المصدر السابق، ص59؛ روبرت فيسك، المصدر السابق، ص752؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص25.

(49) جريدة النهار، بيروت، العدد 16012، 23 ايار 1985؛ جريدة السفير، بيروت، العدد 3955، 24 ايار 1985؛ جريدة الأنباء، العدد 1572، 3 حزيران 1985.

(50) تيودور هانف، المصدر السابق، ص373؛ نادر مومني، المصدر السابق، ص234؛ جريدة الأنباء، العدد 1573، 10 حزيران 1985.

(51) يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002، ص819؛ روبرت فيسك، المصدر السابق، ص771؛ أ. ر. نورثون، المصدر السابق، ص220.

(52) شريف فياض، نار فوق روابي الجبل، الدار التقدمية، المختارة، 2015، ص331.

(53) فهد حجازي، المصدر السابق، ص316؛ تيودور هانف، المصدر السابق، ص374.

(54) شريف فياض، المصدر السابق، ص330.

(55) تيودور هانف، المصدر السابق، ص374؛ نبيل المقدم، المصدر السابق، ص505؛ جريدة الأنباء، العدد 1626، 21 تموز 1986.

(56) فهد حجازي، المصدر السابق، ص312–313؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص25؛ جريدة الأنباء، العدد 1626، 21 تموز 1986.

(57) نادر مومني، المصدر السابق، ص234؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص59؛ جريدة الأنباء، العدد 1626، 21 تموز 1986.

(58) سميح شبيب، المصدر السابق، ص107؛ جريدة الأنباء، العدد 1611، 7 نيسان 1986.

(59) تيودور هانف، المصدر السابق، ص382؛ جريدة الأنباء، العدد 1612، 14 نيسان 1986.

(60) مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص61؛ جريدة الأنباء، العدد 1619، 2 حزيران 1986.

(61) تيودور هانف، المصدر السابق، ص383؛ جريدة السفير، بيروت، العدد 4490، 7 كانون الأول 1986.

(62) محمود حسن صافي، المصدر السابق، ص93؛ جريدة الشرق الأوسط، بيروت، العدد 2737، 27 ايار 1986؛ جريدة الأنباء، العدد 1620، 9 حزيران 1986.

(63) مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص62؛ جريدة الأنباء، العدد 1621، 16 حزيران 1986.

(64) حركة السادس من شباط: إحدى الميليشيات اللبنانية التي نشطت خلال عام 1986، ظهرت خلال السبعينات وحتى منتصف الثمانينات ضمن صفوف الحركة الوطنية اللبنانية في بيروت الغربية، تلقت تدريباتها وتسليحها على يد منظمة التحرير الفلسطينية وبدعم مباشر من الحزب التقدمي، وكان أغلب المنتمين لها من أبناء الطائفة السنية. للمزيد ينظر: http://ar.wikipedia.org .

(65) عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية، ج2، د.م، د.ت، ص142.

(66) روبرت فيسك، المصدر السابق، ص763؛ تيودور هانف، المصدر السابق، ص383؛ جريدة الأنباء، العدد 1624، 7 تموز 1986.

(67) محمد حسن صافي، المصدر السابق، ص93–94؛ روبرت فيسك، المصدر السابق، ص763؛ جريدة الأنباء، العدد 1627، 28 تموز 1986.

(68) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص407؛ نادر مومني، المصدر السابق، ص234؛ جريدة الأنباء، العدد 1627، 28 تموز 1986.

(69) تيودور هانف، المصدر السابق، ص383؛ جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص407؛ جريدة الأنباء، العدد 1626، 21 تموز 1986.

(70) نادر مومني، المصدر السابق، ص232؛ جريدة الأنباء، العدد 1626، 21 تموز 1986.

(71) نبيل المقدم، المصدر السابق، ص506؛ جريدة الأنباء، العدد 1627، 28 تموز 1986.

(72) جريدة السفير، بيروت، العدد 4456، 3 تشرين الثاني 1986؛ جريدة الأنباء، العدد 1628، 4 آب 1986.

(73) جريدة السفير، بيروت، العدد 4490، 7 كانون الأول 1986.

(74) مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص62؛ محمود حسن صافي، المصدر السابق، ص95.

(75) تيودور هانف، المصدر السابق، ص384؛ محمود حسن صافي، المصدر السابق، ص95؛ جريدة النهار، بيروت، العدد 16577، 1 كانون الثاني 1987.

(76) تيودور هانف، المصدر السابق، ص384؛ محمود حسن صافي، المصدر السابق، ص95–96.

(77) wikileaks , public library of us diplomacy , http://www.wikileaks.org/p/usd, canonicalID:86damscuc3747-a,Dated:20/06/1986.

(78) مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص63؛ جريدة النهار، بيروت، العدد 16577، 1 كانون الثاني 1987.

(79) والمقصود برئيس حكومتها الرائد عبدالسلام جلود. ينظر: محمود حسن صافي، المصدر السابق، ص97؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص63.

(80) فهد حجازي، المصدر السابق، ص315؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص123؛ جريدة الأنباء، العدد 1610، 31 آذار 1986.

(81) نبيل المقدم، المصدر السابق، ص552.

(82) تيودور هانف، المصدر السابق، ص385؛ نادر مومني، المصدر السابق، ص235؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص102.

(83) نبيل المقدم، المصدر السابق، ص553؛ جريدة الأنباء، العدد 1669، 11 كانون الثاني 1988.

(84) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص408؛ تيودور هانف، المصدر السابق، ص385.

(85) نبيل المقدم، المصدر السابق، ص553؛ جريدة الأنباء، العدد 1669، 11 كانون الثاني 1988.

(86) مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص103؛ جريدة الأنباء، العدد 1669، 11 كانون الثاني 1988.

(87) نادر مومني، المصدر السابق، ص235؛ فهد حجازي، المصدر السابق، ص316

(88) مجلة المجلة، بيروت، العدد 369، آذار 1987، ص14؛ تيودور هانف، المصدر السابق، ص385.

(89) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الأستاذ غازي العريضي الوزير السابق وعضو المكتب السياسي للحزب التقدمي في مكتبه ببيروت بتاريخ الخامس من تشرين الأول 2018.

(90) عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص168؛ نادر مومني، المصدر السابق، ص235.

(91) مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص103؛ فهد حجازي، المصدر السابق، ص316.

(92) تيودور هانف، المصدر السابق، ص385؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص105.

(93) نادر مومني، المصدر السابق، ص235؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص105.

(94) نبيل المقدم، المصدر السابق، ص553؛ جريدة الأنباء، العدد 1669، 11 كانون الثاني 1988.

(95) مجلة التضامن، بيروت، العدد 203، شباط 1987، ص9؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص106.

(96) أ.ر. نورثون، المصدر السابق، ص226.

(97) أنطوان سعد، السادس والسبعون: مار نصر الله بطرس صغير، ج1، دار سائر المشرق، بيروت، 2001، ص105؛ مجلة التضامن، بيروت، العدد 203، شباط 1987، ص9.

(98) أنطوان سعد، المصدر السابق، ص104؛ جريدة الأنباء، العدد 1669، 11 كانون الثاني 1988.

(99) أنطوان سعد، المصدر السابق، ص104؛ جريدة الأنباء، العدد 1669، 11 كانون الثاني 1988؛ http://www.wikileaks.org/p/usd, wikileaks , public library of us diplomacy , canonicalID:86damscuc3747-a,Dated:20/06/1986.

(100) نبيل المقدم، المصدر السابق، ص552؛ انطوان سعد، المصدر السابق، ص104.

(101) نادر مومني، المصدر السابق، ص235؛ جريدة الأنباء، العدد 1669، 11 كانون الثاني 1988.

(102) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص408؛ انطوان سعد، المصدر السابق، ص103.

(103) تيودور هانف، المصدر السابق، ص387.

(104) وكان اسمه جمال الكرار وهو مصري الجنسية. ينظر: المصدر نفسه، ص391.

(105) للمزيد ينظر: فهد حجازي، المصدر السابق، ص315.

(106) والمقصود زعيم الحزب الشيوعي في حينها جورج حاوي. ينظر: المصدر نفسه.

(107) تيودور هانف، المصدر السابق، ص387.

(108) سعيد اللحام، موسوعة حزب الله من الشهيد عباس الموسوي إلى السيد حسن نصر الله، مج2، الاستقطاب والتنظيم، دار الاتحاد الثقافي العربي، بيروت، 2007، ص70؛ فهد حجازي، المصدر السابق، ص313.

(109) نبيل المقدم، المصدر السابق، ص552؛ جريدة الأنباء، العدد 1698، 1 آب 1988.

(110) أ.ر. نورثون، المصدر السابق، ص225؛ جريدة الأنباء، العدد 1698، 1 آب 1988.

(111) مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص115؛ جريدة الأنباء، العدد 1616، 12 ايار 1986.

(112) عارف العبد، المصدر السابق، ص165؛ عبد الله بو حبيب، الضوء الأصفر السياسة الأمريكية تجاه لبنان، ط7، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007، ص107.

(113) عارف العبد، المصدر السابق، ص166.

(114) عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان 1975–1990 تفكك الدولة وتصعد المجتمع، ج1، مفارقات السياسة والنزاعات المسلحة والتسوية، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2008، ص670؛ عارف العبد، المصدر السابق، ص166.

(115) مهدي التاجر: رجل أعمال إمارتي ثري، ولد عام 1931، عمل سفيراً سابقاً للإمارات في لندن وباريس، يعد صديقاً مقرباً من الرئيس السوري حافظ الأسد منذ مطلع السبعينات، كونه شيعياً بارزاً في الإمارات فقد كانت له علاقات وثيقة مع زعماء الشيعة في المنطقة فضلاً عن علاقته بعدد من المفكرين الشيعة في العالم. ينظر: ايلي سالم، الخيارات الصعبة– دبلوماسية البحث عن مخرج 1982–1988، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1993، ص426.

(116) أمين الجميل، الرهان الكبير، دار النهار للنشر، بيروت، 1988، ص150؛ عارف العبد، المصدر السابق، ص166.

(117) البطريرك مار نصر الله صفير: ولد في كسروان 1920، وأتم دراسته الابتدائية والتكميلية فيما بعد بعرمون 1933–1936، درس في المدرسة الانكليركية المارونية خلال 1937–1939، وفي الجامعة اليسوعية خلال 1940–1943، ثم درس الفلسفة خلال 1944–1950، استمر بالتدرج في المناصب حتى عام 1986 عندما أصبح بطريرك الكنيسة المارونية في لبنان وانطاكيا وسائر المشرق حتى عام 2011، أدى دوراً بارزاً في حل النزاع خلال سنوات الحرب الأهلية، توفي عام 2019. للمزيد ينظر: جورج عرب، حارس الذاكرة (محاضر سرية تنشر للمرة الأولى كتبها البطريرك مار نصرالله بطرس صغير)، ج1 (1961–1977)، مطابع الكريم الحديثة، لبنان، 2007.

(118) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص409؛ عارف العبد، المصدر السابق، ص166.

(119) ينظر إلى تلك المبادئ في: عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان، ص672؛ جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص409.

(120) عارف العبد، المصدر السابق، ص167؛ جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص409.

(121) تضمنت كل من سليم الحص، وكميل شمعون، وجوزيف الهاشم، وجوزيف السكاف، وفيكتور قصير، وعبد الله الراسي. ينظر: إيلي سالم، المصدر السابق، ص429؛ جريدة النهار، بيروت، العدد 16577، 11 كانون الثاني 1987.

(122) إيلي سالم، المصدر السابق، ص429.

(123) المصدر نفسه.

(124) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص410؛ إيلي سالم، المصدر السابق، ص429.

(125) عارف العبد، المصدر السابق، ص167؛ أمين الجميل، المصدر السابق، ص150؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص131.

(126) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص410؛ عارف العبد، المصدر السابق، ص168؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص132.

(127) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص410؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص133.

(128) عارف العبد، المصدر السابق، ص168؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص134.

(129) جورج بكاسيني، أسرار الطائف من عهد الجميل حتى سقوط الجنرال، مكتبة بيسان، بيروت، 1993، ص17.

(130) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص411؛ عارف العبد، المصدر السابق، ص169.

(131) للوقف بشكل تفصيلي على مضمون البيان ينظر: جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص411.

(132) عارف العبد، المصدر السابق، ص168؛ جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص411؛ أنطوان سعد، المصدر السابق، ص104.

(133) جريدة الثورة، بغداد، العدد 7303، 21 شباط 1987.

(134) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص411.

(135) جورج بكاسيني، المصدر السابق، ص18؛ أمين الجميل، المصدر السابق، ص150.

(136) نقلاً عن: المصدر نفسه.

(137) للوقوف بشكل تفصيلي حول تلك العملية ينظر: روبير م. حاتم، روبير م. حاتم، كوبرا في ظل حديقة مروراً بصبرا وشاتلا، المكتبة العربية للترجمة، بيروت، د.ت، ص 126؛ فهد حجازي، المصدر السابق، ص 315.

(138) نادر مومني، المصدر السابق، ص233.

(139) المصدر نفسه، ص236.

(140) ماجد ماجد، تاريخ الحكومة اللبنانية 1926–1996 التأليف –الثقة–الاستقالة، بيروت، 1997، ص273؛ مجلة المسيرة، بيروت، العدد 81، ايار 1987، ص8.

(141) جريدة النهار، بيروت، العدد 16587، 12 كانون الثاني 1987؛ نادر مومني، المصدر السابق، ص236.

(142) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص415؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص141؛ جريدة الأنباء، العدد 1669، 11 كانون الثاني 1988.

(143) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص417؛ جريدة الأنباء، العدد 1670، 18 كانون الثاني 1988.

(144) نادر مومني،المصدر السابق، ص236؛ مجلة المسيرة، بيروت، العدد 81، ايار1987، ص8.

(145) تيودور هانف، المصدر السابق، ص319؛ نادر مومني، المصدر السابق، ص237.

(146) المصدر نفسه.

(147) باسم ريحان مغامس الشميساوي، الموقف السعودي من الحرب الأهلية اللبنانية 1975–1985، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، 2013، ص178.

(148) تيودور هانف، المصدر السابق، ص391؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص138. وللوقوف بشكل تفصيلي على عملية الاغتيال ينظر: رزق رزق، رشيد كرامي السياسي ورجل الدولة، شركة النشر والطبع اللبنانية، بيروت، د.ت، ص251؛ جورج بكاسيني، المصدر السابق، ص20.

(149) نقلاً عن: حسن جبار سعيد الخفاجي، رشيد كرامي ودوره السياسي في لبنان 1951–1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2014، ص190.

(150) ومن ضمنهم الوزيران قبلان عيسى وادمون رزق. ينظر: حسن جبار سعيد الخفاجي، المصدر السابق، ص191.

(151) نادر مومني، المصدر السابق، ص238؛ أنطوان سعد، المصدر السابق، ص110.

(152) مجلة المسيرة، العدد 85، حزيران 1987، ص7؛ أنطوان سعد، المصدر السابق، ص110.

(153) مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص140؛ جريدة الأنباء، العدد 1669، 11 كانون الثاني 1988.

(154) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص412؛ جورج بكاسيني، المصدر السابق، ص20.

(155) عارف العبد، المصدر السابق، ص170؛ جريدة الأنباء، العدد 1669، 11 كانون الثاني 1988.

(156) جورج بكاسيني، المصدر السابق، ص20؛ عارف العبد، المصدر السابق، ص174.

(157) عقد الاجتماع في منزل عاصم قانصوه أمين عام منظمة البعث. ينظر: مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص140.

(158) فارس مخايل الغول، لبنان جمهورية الأزمات المستدامة لبنان أزمة حكم وولاء، بيروت، 2017، ص335.

(159) جبهة التحرير والتوحيد: تشكلت هذه الجبهة عام 1987 لتضم حلفاء سوريا من القوى الوطنية اللبنانية وعلى رأسهم الحزب التقدمي، كما ضمت ميليشيات إسلامية بلغت الاثنا عشر تحت الرعاية السورية. ينظر: كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، رجال السلطة والمال في لبنان، دار النهار، بيروت، 2007، ص320.

(160) ضمت مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيخ الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين وشيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبو شقرا والرؤساء حسين الحسيني وسليم الحص وعادل عسيران وتقي الدين الصلح ورشيد الصلح ونبيه بري. ينظر: مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص140.

(161) ومن الجدير بالذكر انه بتاريخ 16 تشرين الثاني 1987 قضى عمر الجبهة بعد ان أعلن أمينها العام عاصم قانصوه انسحابه منها. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص141.

(162) منذ عملية الاختراق الفاشلة لحبيقة ساءت العلاقة ما بين سمير جعجع والعماد ميشال عون، أثر قيام الأول باختراق المؤسسة العسكرية من خلال جذب عدد من الضباط قدر عددهم بثلاثين ضابطاً لمحاولة السيطرة الكاملة على المنطقة الشرقية لتنفيذ مشروعه، الأمر الذي دفع بالعماد عون إلى إعلان حالة الاستنفار وحصر تلقي الأوامر منه حصيراً، واتخذ قراراً بطرد العقيد بول

فارس قائد اللواء الخامس المقرب من جعجع لتنفيذه انقلاب ضد قيادته. ينظر: نادر مومني، المصدر السابق، ص239؛ مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص117.

(163) إيلي سالم، المصدر السابق، ص469.

(164) جورج شولتز: خبير اقتصادي ورجل أعمال أمريكي، ولد عام 1920 في نيويورك، أكمل دراسة الدكتوراه عام 1949 في الاقتصاد الصناعي، عمل أستاذاً في معهد ماسا أشوستس للتكنولوجيا في كل من وزارة الاقتصاد وكلية سلون للإدارة للمدة 1948–1957، شغل عدة مناصب سياسية وإدارية أهمها منصب وزير خارجية الولايات المتحدة للمدة 1982–1989. للمزيد ينظر:

Katz , Bernard , Daniel Vencill , Biographical dictionary of the united states secretaries of the treasury 1789-1995 , Greenwood publishing Group , 1996 , P.P.320-332.

(165) جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص413.

(166) إيلي سالم، المصدر السابق، ص475.

(167) وفيق صالح ناصر، دور الجامعة العربية في أبرز قضايا العرب السياسية من حرب تشرين 1973 حتى مشروع إصلاح الجامعة 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2007، ص156.

(168) المصدر نفسه.

(169) استند هذا المشروع على مقترحات وثيقة 13 حزيران 1987 نفسها، واعتمدت على مبادئها نفسها، إلا أنها تميزت باقتراح يتعلق بالعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا، فقد نصت على تمركز القوات السورية في البقاع على أن يكون هذا البند لمدة أربع سنوات. ينظر: باسم ريحان مغامس الشميساوي، المصدر السابق، ص180.

(170) عارف العبد، المصدر السابق، ص174؛ جورج بكاسيني، المصدر السابق، ص20.

(171) عارف العبد، المصدر السابق، ص173؛ جريدة الأنباء، العدد 1669، 11 كانون الثاني 1988.

(172) ريتشارد مورفي: سياسي لبناني، ولد في بوسطن عام 1929، حصل على شهادة البكالوريوس في الآداب من جامعة هارفرد ودكتوراه فخرية من كلية نيوانغلند، التحق بقسم الشؤون الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية، شغل عام 1974 منصب سفير في سوريا ثم الفلبين ثم السعودية، تولى عام 1983 منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، عام 1988 أجرى مفاوضات مكثفة مع الرئيس الأسد لإيجاد مرشح مقبول من الطرفين، تقاعد في عام 1989. للمزيد ينظر: www.http://ar.wikipedia.org/wiki/

(173) عبدالله بوحبيب، المصدر السابق، ص146؛ جريدة الأنباء، العدد 1670، 18 كانون الثاني 1988.

(174) جريدة الأنباء، العدد 1681، 4 نيسان 1988.

(175) كريم بقرادوني لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010، ص11؛ عبد الله بو حبيب، المصدر السابق، ص146.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر

1. نادر مومني، القوات اللبنانية نشأة المقاومة المسيحية وتطورها، ترجمة: رومي رحمه، دار سائر المشرق، بيروت، 2014، ص221؛ فهد حجازي، لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف، رهانات فوق جغرافيا ملعونة منذ استقلال لبنان إلى معركة بابا عمر، ج3، دار الفارابي، بيروت، 2012، ص316.
2. وثائق الحرب اللبنانية لعام 1986، يوميات، صور، وثائق، إعداد المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1986، ص7.
3. جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، دار المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1991، ص407؛ تيودور هانف، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث أمة، ترجمة: موريس طيبا، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1993، ص380.
4. جريدة الأنباء، العدد 1573، 10 حزيران 1985.
5. نبيل المقدم، وجوه وأسرار من الحرب اللبنانية، تقديم إدمون رزق، دار نلسن، بيروت، 2016، ص552؛ جريدة الأنباء، العدد 1574، 17 حزيران 1985.
6. أ.ر. نورثون، أمل والشيعة، ترجمة: غسان رملاوي، بيروت، 1988، ص225؛ جريدة الأنباء، العدد 1575، 24 حزيران 1985.
7. wikileaks , public library of us diplomacy , http://www.wikileaks.org/p/usd, canonicalID:85Beurut4372-a,Dated:25/07/1985.
8. ممدوح نوفل، البحث عن الدولة، موطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، بيروت، 2000، ص83؛ جريدة الأنباء، العدد 1609، 24 آذار 1986.
9. مجلة شؤون فلسطينية، العدد 147، حزيران 1985، ص138؛ جريدة الأنباء، العدد 1611، 14 نيسان 1986.
10. wikileaks , public library of us diplomacy , http://www.wikileaks.org/p/usd, canonicalID:86damscuc3747-a,Dated:20/06/1986.
11. جريدة النهار، بيروت، العدد 1601، 22 ايار 1985؛ جريدة الأنباء، العدد 1571، 27 أيار1985. www.http://ar.wikipedia.org/wiki/
12. جريدة النهار، بيروت، العدد 16012، 23 ايار 1985؛ جريدة السفير، بيروت، العدد 3955، 24 ايار 1985؛ جريدة الأنباء، العدد 1572، 3 حزيران 1985.
13. شريف فياض، نار فوق روابي الجبل، الدار التقدمية، المختارة، 2015، ص331.
14. عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية، ج2، د.م، د.ت، ص142.

15.جريدة السفير، بيروت، العدد 4456، 3 تشرين الثاني 1986؛ جريدة الأنباء، العدد 1628، 4 آب 1986.

16.جريدة السفير، بيروت، العدد 4490، 7 كانون الأول 1986.

17. wikileaks, public library of us diplomacy , http://www.wikileaks.org/p/usd, canonicalID:86damscuc3747-a,Dated:20/06/1986.

18.مسعود الخوند، ج7، المصدر السابق، ص63؛ جريدة النهار، بيروت، العدد 16577، 1 كانون الثاني 1987.

19.أنطوان سعد، السادس والسبعون: مار نصر الله بطرس صغير، ج1، دار سائر المشرق، بيروت، 2001، ص105؛ مجلة التضامن، بيروت، العدد 203، شباط 1987، ص9.

20.ايلي سالم، الخيارات الصعبة– دبلوماسية البحث عن مخرج 1982–1988، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1993، ص426.

21.جورج عرب، حارس الذاكرة (محاضر سرية تنشر للمرة الأولى كتبها البطريرك مار نصرالله بطرس صغير)، ج1 (1961–1977)، مطابع الكريم الحديثة، لبنان، 2007.

22.جورج بكاسيني، أسرار الطائف من عهد الجميل حتى سقوط الجنرال، مكتبة بيسان، بيروت، 1993، ص17.

23.جريدة الثورة، بغداد، العدد 7303، 21 شباط 1987.

24.ماجد ماجد، تاريخ الحكومة اللبنانية 1926–1996 التأليف –الثقة–الاستقالة، بيروت، 1997، ص273؛ مجلة المسيرة، بيروت، العدد 81، ايار 1987، ص8.

25.باسم ريحان مغامس الشميساوي، الموقف السعودي من الحرب الأهلية اللبنانية 1975–1985، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، 2013، ص178.

26.حسن جبار سعيد الخفاجي، رشيد كرامي ودوره السياسي في لبنان 1951–1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2014، ص190.

27.فارس مخايل الغول، لبنان جمهورية الأزمات المستدامة لبنان أزمة حكم وولاء، بيروت، 2017، ص335.

28.كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، رجال السلطة والمال في لبنان، دار النهار، بيروت، 2007، ص320.

29. Katz , Bernard , Daniel Vencill , Biographical dictionary of the united states secretaries of the treasury 1789-1995 , Greenwood publishing Group , 1996, P.P.320-332.

30.وفيق صالح ناصر، دور الجامعة العربية في أبرز قضايا العرب السياسية من حرب تشرين 1973 حتى مشروع إصلاح الجامعة 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2007، ص156.

31. www.http://ar.wikipedia.org/wiki/

32.جريدة الأنباء، العدد 1681، 4 نيسان 1988.

كريم بقرادوني لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010، ص11؛ عبد الله بو حبيب، المصدر السابق، ص146.